# النزاع الهندى البرتغالى
# حول المستعمرات البرتغالية والموقف الدولى
# ١٩٤٧ - ١٩٦١

**د. عبدالله فوزى الجنابنى**

أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة طيبة

# النِّزاع الهندى البرتغالى
# حول المستعمرات البرتغالية والموقف الدولى
# ١٩٤٧-١٩٦١

د. عبدالله فوزى الجنابنى

مقدمة

يُعد النزاع بين الهند والبرتغال حول المقاطعات الثلاث التى كانت تحتلَّها البرتغال فى الساحل الغربى لشبه القارة الهندية (جوا Goa وداماو Damao وديو Diu) واحدًا من القضايا المهمة التى كان لها صدىً كبيراً فى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين، ليس على مستوى العلاقات بين الدولتين فحسب، بل على الصعيد الدولى؛ نظرًا لما تمتلكه البَلدان من مكانة رفيعة إقليميًا ودوليًا، وما يربطهما من علاقات وتحالفات مع كلتا الكتلتين الشرقية والغربية، ومن ثَمَّ كان للصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة دورٌ فى تطور تلك القضية.

واتسمت العلاقات السياسية بين الهند والبرتغال منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧ بالتوتر والخلاف، وكان السبب الرئيس لذلك النزاع هو مصير تلك المستعمرات، ومما تجدر الإشارة إليه أن ذلك الخلاف القائم بينهما كان يحمل اسمًا يختلف باختلاف الجهة التى تُنادى به؛ فالهند كانت تطلق عليها "المستعمرات البرتغالية فى شبة القارة الهندية"، بينما تذكره البرتغال " بالأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار".

وهذا الخلاف فى التسمية يرجع إلى الزاوية التى كان ينظر منها الطرفان للمشكلة، فالهند منذ استقلالها وهى تُطالب الحكومة البرتغالية بالتخلى عن احتلالها لتلك المقاطعات التى أُنتزعت وأُقتطعت منها منذ قرون عدة، وضمها إليها، وكان يؤمن سياسيوها دائمًا بأنها ستعود إليها إن عاجلاً أم أجلاً. بينما تعتبر البرتغال هذه الجهات جزءًا لا يتجزأ منها، وتخضع لدستورها وقوانينها،

وأن التفريط فيه يعتبر جرمًا فى حق الدولة.

وزاد الأمر تعقيدًا، أنه كان لكل دولة من هاتين الدولتين، أو بالأحرى لكل نظرية من النظريتين أنصارٌ ومؤيدون، كانوا يُظهرون حماسًا ملحوظًا فى تأييد وجهة النظر التى يعتقدونها عادلة، أو لهم فيها مصلحة محققة أو مآرب أخرى. وهذا التدخل زاد الوضع تعقيدًا؛ إذ أنه شجَّع كل طرف من الطرفين المتصارعين على التمسك برأيه.

ولذلك استمر النزاع ما يقرب من عقد ونصف من الزمان (١٩٤٧-١٩٦١)، سعت خلاله الحكومة الهندية سعيًا حثيثًا لدى البرتغال للتخلِّى عنها، لتكمل الهند سيادتها على أراضيها ومياهها كافة، بينما قابل البرتغالُ المطالبَ الهندية بالرفض، ومن ثَمَّ شهدت العلاقات بين الجانبين شدًّا وجذباً على جميع المستويات كافة، انعكس بشكل كبير على الوضع داخل هذه المقاطعات، التى شهدت اضطرابات كثيرة، راح ضحيتها قتلى وجراحى من الجانبين، عكَّرت صفو العلاقات الدبلوماسية، والتى شهدت قطيعة بين الجانبين، وتدخلات كثيرة إقليمية ودولية، واستمر الوضع على هذا النحو حتى نجحت القوات الهندية فى اجتياح هذه المقاطعات، والسيطرة عليها بالقوة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦١، فى حرب لم تدم غير يوم واحد، لتكمل الهند سيادتها على كافة أراضيها ومياهها بيدهها لا بيد غيرها، وتضع البرتغال والعالم أجمع أمام الأمر الواقع.

وسنُعالج الموضوع من واقع أوراق الخارجية المصرية التى كانت قريبة من الأحداث، وذات صلة وثيقة بها، فضلاً عن الوثائق الأمريكية، إضافة إلى مجموعة من المصادر، وجاء الموضوع فى ثلاثة عناصر أساسية عالجت الخلفية التاريخية وتطورات القضية والموقف الدولى منها ثم مرحلة التوهج والغليان ونهاية النزاع.

**أولاً: الخلفية التاريخية**

منذ أن نالت الهند استقلالها عام ١٩٤٧ وهى تسعى جاهدة لتحرير المناطق

المحتلة فى شبه القارة الهندية - والمعروفة بالجيوب الفرنسية والبرتغالية- وقد نجحت الحكومة الهندية فى تسوية المسألة مع فرنسا، عقب اتفاق تم التوصل إليه بين حكومتى البلدين فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٤، تنازلت بمقتضاها الدولة الأخيرة عن مستعمراتها للهند، وقد حدث الاندماج الفعلى، وتسليم السلطة فى ١ نوفمبر من العام نفسه(١).

أما فيما يخص المستعمرات البرتغالية فقد تمسكت الحكومة البرتغالية بها، وأصرَّت على عدم التنازل عنها، وهو الأمر الذى خلَّف نزاعًا تعدى حدود الدولتين إلى المحيط الدولى، وقد اشتملت المستعمرات البرتغالية فى الهند على ثلاثة أقاليم هى: جوا Goa وداماو Damao وديو Diu، وتقع المستعمرات الثلاث على الساحل الغربى لشبه القارة الهندية، وهى بقايا التوسع البرتغالى فى الشرق الأقصى، بعد أن تقلَّص ظله وانحصر فيها. وكانت البرتغال قد احتلتها منذ مطلع القرن السادس عشر، عقب رحلة فاسكو دى جاما Vasco da Gama الكشفية لتلك المناطق، وقد بلغت المساحة الإجمالية للهند البرتغالى ١,٤٩٦ ميلاً مربعًا، احتلت منها جوا وحدها قرابة ١,٣٠١ ميل مربع، ووفقًا لتعداد ١٩٤٠، بلغ عدد سكانها ٦٢٤,١٧٧ نسمة، وجوا هى العاصمة، وقد تمتعت الأقاليم الثلاثة بموقع إستراتيچى مهم، فضلاً عن غناها الاقتصادى؛ جرَّاء ما امتلكته من مقومات وإمكانات فى مجال التجارة والزراعة والتعدين(٢).

وعلى الرغم من خضوع شبة القارة الهندية للاحتلال البريطانى، فإن البرتغال ظلت محتفظة بتلك الأقاليم، ولم تتعرض لها بريطانيا؛ بل اعترفت بسيادتها على عليها طيلة فترة احتلالها للهند، الأمر الذى أكد السيادة البرتغالية بها، ومن ثم أقدمت على عدد من الإجراءات لصبغها بالصبغة البرتغالية، ففى عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة البرتغال قانوناً سُمى " بقانون المستعمرات" - أدرجته كنص فى الدستور البرتغالى عام ١٩٣٣- والذى تضمن إقامة علاقات بين البرتغال ومستعمراتها على أساس التضامن والوحدة الكاملة، واتبعت الحكومة البرتغالية سياسة تقوم على إدماج سكان المستعمرات اندماجًا كليًّا فى المجتمع

البرتغالى، كما نصَّ القانون على أن هذه المستعمرات جزءٌ لا يتجزأ من البرتغال مثلها فى ذلك مثل الجزء التى تقوم عليه دولة البرتغال فى شبه جزيرة أيبيريا[٣].

وعقب الحرب العالمية الثانية بدأت البرتغال تواجه مصاعب فى إدارتها لهذه المستعمرات – على الرغم من أن بريطانيا لم تتطرق إلى هذه الأقاليم فى التسوية النهائية التى تمت بينها وبين الهند– نظرًا لتنامى وانتشار الحركات الوطنية المضادة للاستعمار، ومن ثَمَّ رأت الحكومة البرتغالية أن توثق علاقاتها بمختلف أجزاء امبراطوريتها، لتواكب التطورات السياسية على الساحة الدولية، فقامت بتعديل قانون المستعمرات فى ١١ يونيو ١٩٥١، واستبدلت اسم المستعمرات البرتغالية " بأقاليم ما وراء البحار"، وعدَّتها مقاطعات برتغالية يتمتع سكانها بكافة الحقوق والواجبات التى يمتع بها المواطن البرتغالى، وبدأت سلسلة من الإجراءات السياسية والاقتصادية لتوطيد الصلة، فمنحتها قسطًا من الاستقلال الذاتى، وأعطتها استقلالاً ماليًا وإداريًا، شريطة أن تعرض ميزانيتها على وزير أقاليم ما وراء البحار فى الحكومة البرتغالية، ولا تقر إلا بموافقته، كما أنها لم تسمح لهذه الأقاليم بإبرام أية اتفاقيات مع دول أجنبية[٤].

وقد تمكنت البرتغال من إصباغ مستعمراتها فى الهند بالصبغة البرتغالية، فتمتع أهلها بالجنسية البرتغالية وامتزجوا بالبرتغاليين، واتحدت لغتهم، وقد أصبحت البرتغالية اللغة السائدة فى الإقليم، فضلاً على أن ٦٨٪ من الأهالى كانوا يدينون بالمسيحية، ومنحت سكانها نفس الحقوق التى كان يتمتع بها أبناء وطنهم المقيمون فى البرتغال، وسمحت لهم بأن يتقلدوا جميع المناصب التى تؤهلهم إليها تعليمهم وثقافتهم[٥].

وهكذا أصبحت عقيدة البرتغاليين أن مستعمراتها هى بمثابة جزء لا يتجزأ من الأراضى البرتغالية، وهذا الأمر بلا شك أثار حفيظة الحكومة الهندية، حيث رأت فى وجود هذه المستعمرات أمراً غير مستساغ، وعدَّتها بمثابة خلايا غريبة فى جسم الدولة، تنقص من استقلالها وتشوهه[٦].

وقد استند كلا الطرفين فى تأييد وجهة نظره، وموقفه فى هذه القضية إلى

الحجج الآتية:

**أولاً: الهند**

- تعتبر المستعمرات البرتغالية من الناحية الجغرافية جزءاً لا يتجزأ من شبة القارة الهندية.

- أكدت الهند أن تبعية هذه المناطق للبرتغال تخلق لها مشكلات كثيرة ومتاعب فى الإدارة، ويعرضها لأخطار داهمة، لاسيما وأن البرتغال عضوٌ فى منظمة حلف شمال الأطلنطى NATO، وقد تتخذ من هذه المستعمرات قواعد حربية ضد الهند.

- صعوبة عمليات الدفاع عن الهند مع وجود هذه الجيوب الغربية وتبعيتها لسيادة أجنبية.

**ثانيًا البرتغال**

دافعت الحكومة البرتغالية عن موقفها، وحاولت دحض حجج نظيرتها الهندية، فاستندت إلى:

- الحق التاريخى مؤكدة أنها لا تعتبر دولة مستعمرة بالمعنى المعروف، فقد تكونت أقاليمها الهندية منذ حركة الكشوف الجغرافية، فى الوقت الذى لم يكن فى شبه القارة الهندية أى وحدة سياسية.

- أن جوا جغرافيًا موجودة فى شبة القارة الهندية، ولكن هذا الوضع الجغرافى أو الواقعى لا يُضفى حقًّا للهند، وليس كافيًا لإنكار حق السيادة عليها، وذكرت أنه لا يُمكن أن يُقسم العالم سياسيًا وفقًا للأوضاع الجغرافية وإلا صارت كل وحدة جغرافية دولة، وطالبت كل دولة كبرى فى قارة من القارات الخمس بضم باقى الدول الصغرى إليها، وهذا لا يُمكن قبوله من الناحية العملية أو القانونية مهما كانت مساحة الإقليم المطلوب ضمه، وضربت مثلاً على ذلك بأن أوربا الغربية لا تُشكل رقعة أكبر من مساحة الهند ومع ذلك فإنها تشمل-إلى

جانب دول كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا- دويلات أخرى صغيرة مثل لوكسمبورج.

- أما بالنسبة لمسألة الدفاع، فأكدت على أنه من غير المعقول أن تخشى الهند من مثل هذه المقاطعات الصغيرة، وذكرت أن الذى تخشاه هو أن تستخدم هذه الممتلكات كقواعد عسكرية لقوات أجنبية، وهو ما يُخالف سياسة الحياد التى تقفها الهند بين الكتلتين؛ لذلك أعربت عن استعدادها للتفاوض فى سبيل إيجاد حل، وذكرت أنها ليست مرتبطة فى سياستها الخارجية بما يثير مخاوف الهند، وهى إحدى دول الكومنولث التى ترتبط البرتغال مع أحد أعضائه (إنجلترا) منذ عدة قرون بما يوحد سياستهما الخارجية، وأكدت على أن جوا لن تكون قاعدة لأية أعمال عدائية ضد الهند.

- ذكرت أنه ليس للهند أن تحتج بأنها لا تريد قوات أجنبية فى شبه القارة الهندية، بينما يوجد فى الشمال دولة كبرى مقسمة إلى قسمين شرقى وغربى هى باكستان(٧).

وهكذا اعتمدت الهند على عامل الجغرافيا بجانب عوامل أخرى، واعتبرته عامل الحسم، بينما اعتمدت البرتغال على الحق التاريخى، وهى نظرية لازالت شائكة حتى وقتنا الحاضر؛ التاريخ أم الجغرافيا أيهما العامل الفاصل والأقوى فى حل المنازعات الخاصة بمثل تلك القضايا.

إضافة إلى ما سبق ارتبط رفض الحكومة البرتغالية فى التخلى عن مستعمراتها بالهند، خوفًا من المصير الذى قد تئول إليه مستعمراتها الأخرى(٨)، لاسيما فى أنجولا وموزمبيق، اللتين كانتا تُعدان أكبر وأهم المستعمرات البرتغالية، نظرًا لما تمثلانه من أهمية اقتصادية كبرى، لكونهما المصدر الرئيس للنقد الأجنبى، الناتج عن صادراتها المتنوعة من القطن، والذرة، والسكر، وزيت النخيل، والفول السودانى، والقهوة، والماس؛ لذا آمنت الحكومة البرتغالية أن الانسحاب من الأقاليم الهندية سيزيد من الضغط الدولى عليها لتسلم أيضا باستقلال مستعمراتها الأفريقية(٩).

**ثانياً: القضية وتطوراتها**

بدأ النزاع الهندى البرتغالى عقب استقلال الهند عام ١٩٤٧، وتبلور شخصية الهند كدولة مستقلة، ففى عام ١٩٥٠ طالبت الحكومة الهندية بضم المستعمرات البرتغالية إليها، مستندة إلى أن الهند وقد نالت استقلالها لايمكنها بأى حال أن تسمح لقوة أجنبية باستعمار أى جزء من شبه القارة الهندية، وقد أشارت الهند مرارًا إلى أنه يجدر بالبرتغال أن تحذو حذو فرنسا التى انسحبت من مستعمراتها الواقعة فى شبه القارة الهندية(١٠).

وجاء الرد البرتغالى على المطالب الهندية بالرفض التام، فقد أكدت الحكومة البرتغالية على أن حالة "بونديتشيرى" التى كانت تابعة لفرنسا تختلف عن حالة جوا فالأخيرة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضى البرتغالية طبقًا لنص الدستور البرتغالى، وردت على مخاوف من أن تسمح للدول الغربية بإقامة قواعد عسكرية فى جوا، بأنه قد سبق للحكومة البرتغالية أن أبلغت نظيرتها الهندية بأنها رفضت الطلب الذى تقدمت به إليها الولايات المتحدة فى هذا الشأن(١١)، وأن نهرو قدَّر للحكومة البرتغالية هذا الموقف فى حينه(١٢).

واستمر الأمر فى إطاره الدبلوماسى بين شد وجذب من الطرفين، فلما لم تظفر الهند ببُغيتها أعلنت فى ١٢ يونيو ١٩٥٣ إغلاق مفوضيتها فى لشبونة، غير أن الحكومة البرتغالية لم تُقابل الأمر بالمثل، وقررت استمرار بعثتها الدبلوماسية فى نيودلهى، إبقاءً على العلاقات السياسية بين البلدين. وتتابعت بعد ذلك المواقف بين أنصار كلتا الدولتين، فصرَّح قنصل الهند العام فى جوا بضرورة اتحاد ذلك الإقليم مع الهند، فاعتدى عليه البوليس البرتغالى، كما اعتقلت السلطات البرتغالية طبيبًا من أهالى جوا، وأبعدته إلى لشبونة؛ لمناداته بضرورة اتحاد جوا مع الهند، واحتجت الحكومة الهندية على ذلك، داعية حكومة البرتغال إلى منح أهالى جوا حرياتهم السياسية وحقوقهم الديمقراطية، كما نددت بأساليب البطش والعنف التى استخدمتها البرتغال ضد الوطنيين من أهالى

الأقاليم الثلاثة[١٣].

وسرعان ما تكاثفت الغيوم عندما نجح مجموعة من "الوطنيين" من أهالى جوا المطالبين بالانفصال عن البرتغال فى الاستيلاء على مقاطعتى دادرا Dadra وناجار هافلى Nagar Haveli[١٤] فى ٢١ يوليو ١٩٥٤، معلنة تحريرهما من الحكم البرتغالى، وتشكيل إدارة موالية للحكومة الهندية فى هذين الجيبين، وأعلنت عن نيتها اقتحام جوا نفسها فى ١٥ أغسطس من العام نفسه (العيد الوطنى لاستقلال الهند)[١٥].

كان لتلك التطورات السريعة والمتلاحقة صداها فى البرتغال، فأصدرت الحكومة البرتغالية بيانًا شجبت فيه الحادث، وطالبت السلطات الهندية فى ٢٤ و٢٦ يوليو ١٩٥٤ على التوالى أن تسمح لها بنقل قواتها العسكرية إلى هاتين المقاطعتين عبر الأراضى الهندية، والسماح لمندوبين عن حاكم ولاية داماو بالذهاب إليهما للاتصال بالأهالى ودراسة الأحوال هناك، ولكن الحكومة الهندية رفضت الطلبات البرتغالية، وبذلك حيل بين البرتغال وبين استرداد سيادتها على هذين الجيبين[١٦].

وأعلنت الحكومة البرتغالية على التو قرارًا بأنها ستدافع عن جوا بقوة السلاح مهما كلفها ذلك من تضحيات، وطالبت نظيرتها الهندية باتباع الحكمة والروية فى تصرفاتها، وأردفت ذلك بمذكرة فى ٨ أغسطس من العام نفسه تطلب فيها تشكيل لجنة تحقيق دولية تبدأ أعمالها قبل ١٥ من الشهر ذاته، على أن تكون مهمتها التحقيق فى ماهية الجماعات والأفراد الذين اقتحموا دادرا وناجار هافلى، وجنسيتهم، وأنواع الأسلحة التى استخدموها، ومصدرها، وكذلك التعرف على رغبات سكانهما، وعبرت الحكومة البرتغالية عن يقينها من أن رغبات سكان تلك المناطق هى البقاء تحت السيادة البرتغالية، ووصفت المهاجمين بالمأجورين والمشاغبين من الخارج قاموا بالاعتداء على سيادة دولة أجنبية تحت سمع وبصر الحكومة الهندية ومساعدتها[١٧].

وقد عرضت البرتغال أن تتفاوض مع الهند على أساس إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، وتقرير حُسن الجوار، وما يتطلبه ذلك من إعادة فتح الحدود، وتسهيل المواصلات، ورفع الحصار الذى تضربه الهند حول أقاليمها، واشترطت ألا تمسّ المفاوضات بشرعية سلطانها وسيادتها القانونية عليهما، ورفضت إجراء أى استفتاء حول تقرير مصيرهما، واعتبرت قبول مبدأ الاستفتاء اعتراف ضمنى منها بأن سكان هذه الأقاليم ليسوا مواطنين برتغاليين، غير أن الهند رفضت الدخول فى مفاوضات على هذا الأساس(١٨).

وهكذا حاولت البرتغال حصر التفاوض والمباحثات حول الإقليمين فقط، وفى نطاق محدد، ونقاط بعينها، بينما رأت الحكومة الهندية أن تشمل المفاوضات المستعمرات البرتغالية الثلاث فى الهند، للوصول إلى تسوية سلمية تنسحب بمقتضاها الحكومة البرتغالية من كافة الأراضى الهندية.

وفى الوقت ذاته عززت البرتغال حاميتها فى جوا وديو وداماو بقوات إضافية من البرتغال ومن حاميتها فى موزمبيق، إلى جانب قوات أخرى من المتطوعين قيل إنهم من الإسبان والبرازيليين، كما صدرت الأوامر فى لشبونة إلى القوات الاحتياطية وموظفى الدولة الذين هم فى سن التجنيد بالاستعداد للانضمام إلى قوات الطوارئ، وأرسلت تعليمات بترحيل النساء والأطفال من جوا، كما طلبت من القنصل العام الهندى فى جوا وإلى نوَّابه أن يغادورا الإقليم لقيامهم بنشاط معادٍ، ورداً على هذه الإجراءات وجهت الهند تحذيرًا إلى الحكومة البرتغالية بأن استعمال القوة فى مواجهة ما أسمتهم " بالمتطوعين السلميين" الذين يحرِّرون هذه الأراضى سيؤدى إلى إثارة الهنود، كما سحبت إجازة مباشرة الأعمال من قنصل البرتغال العام ونائبه فى بومباى، وطلبت منهما مغادرة الهند، كما أغلقت جميع الطرق المؤدية إلى جوا(١٩).

وتصاعدت وتيرة الأزمة، إذ هاجم مئات المتطوعين إقليم جوا فى شكل مجموعات، ونجحوا فى الاستيلاء على قلعة تيريخول Terekhol الواقعة على

الطرف الشمالى منه، ورفعوا علم الهند عليها، إلا أن القوات البرتغالية نجحت فى التصدى لهذه المحاولة، واستردت القلعة فى اليوم التالى، واعتقلت نحو ١٥٠ منهم، وأودعتهم فى سجونها بجوا، وعلى الجانب الآخر قامت مظاهرة من حوالى ١٢٠٠ شخص فى داماو، ولكنها سرعان ما أخمدت بالقوة. وعلى الرغم من ذلك هدأت الحالة فى اليوم التالى(٢٠).

حاولت الحكومة الهندية توظيف الموقف لصالحها، فبادرت بتقديم مذكرة احتجاج، ضد إطلاق السلطات البرتغالية النار على بعض من أسمتهم بالمتظاهرين "السلميين"، الذين يطالبون بالاستقلال، بينما رفضت الحكومة البرتغالية هذه المذكرة، وأكدت على أنها لا تستند إلى واقعة صحيحة، وأنه بفرض حدوث إطلاق النار فإن ذلك تم فى أراضٍ برتغالية، وهو شأن داخلى لا يجوز الاحتجاج عليه من حكومة أجنبية(٢١).

كان لهذه التطورات صداها على المجتمع الدولى، فبدأت البرازيل بتأييد البرتغال، نظرًا للروابط المتينة والمتجذرة بين البلدين، فاستدعت الخارجية البرازيلية السفير الهندى فى ريو دى جانيرو، وأبلغته اهتمام حكومتها بالتطورات الأخيرة بين الهند والبرتغال، وأعلنت وقوف البرازيل حكومة وشعبًا إلى جانب البرتغال، وقد أظهر السفير الهندى استنكاره للهجة العدائية التى عالجت بها الصحافة البرازيلية موضوع النزاع، فأجابه وزير الخارجية بأنه ليس للحكومة رقابة على الصحف، وأنها وإن كانت قد شطت فى نقدها، فذلك يرجع إلى أن الغالبية الكبرى من الشعب البرازيلى من أصل برتغالى، وهى لذلك شديدة الحساسية فى كل ما له علاقة بالبرتغال، واقترح على السفير الهندى عقد مؤتمر دولى يضم مندوبى الهند والبرتغال لمناقشة المسائل المعلقة بين الجانبين، فأجابه الأخير بأن حكومته منذ أربع سنوات، وهى تسعى للدخول فى مفاوضات مع البرتغال دون جدوى(٢٢).

إضافة إلى ذلك، تقدَّم سفير البرازيل بنيودلهى إلى وزارة الخارجية الهندية

بمذكرة شفهية لم تخرج فى مضمونها عما ذكرته وزارته سلفًا، وردت الخارجية الهندية باتهام البرازيل بالتحيز للجانب البرتغالى، وطالبتها باستخدام نفوذها لدى البرتغال لتعدل من سياستها بشأن مستعمراتها، وتدخل فى مفاوضات مع الهند لتسوية النزاع، وقد رفضت الهند بشدة وصف الأعمال التى قام بها المتظاهرون بأنها اعتداء، كما أكدت أنها لن تقاوم أية حركة سلمية موجهة لتحرير تلك المناطق(٢٣).

وتبعت البرازيل فى تأييد البرتغال الأرجنتين التى أعلنت دعمها الكامل لوجهة النظر البرتغالية، كما أعربت باكستان عن تأييدها هى الأخرى للبرتغال نكاية فى الهند، ولكنها لم تعلن ذلك صراحة خوفًا من المردود السيئ لذلك على تطور علاقتها مع الجانب الهندى، فتجلى ذلك بشكل واضح فى سماحها للسفن البرتغالية التى تحمل المؤن والعتاد إلى جوا بالرسو والتزود بالوقود من موانيها(٢٤).

وبالنسبة للموقف الإسبانى، فقد عقد اجتماع فى مدينة سان سباستيانSan Sebastian فى شمال إسبانيا، حضره وزير خارجيتها البرتو مارتن ارتاخو -Al berto Mart,n-Artajo وسفير البرتغال فى مدريد وسفير إسبانيا فى لشبونة، وعقب انتهائه صرَّح وزير خارجية إسبانيا بأن بلاده تناصر وتؤيد البرتغال فى موقفها قِبلَ الهند، وأصدر تعليماته بإرسال نسخة من هذا القرار إلى جميع البعثات الدبلوماسية الإسبانية فى الخارج(٢٥).

وجاء الموقف البريطانى مناصرًا للبرتغال على الرغم من الراوبط التى كانت تربط إنجلترا بالهند، ويتلخص رأى حكومتها فى: "أنها لا تستسيغ إصرار نهرو على ضم هذه الأقاليم إلى الهند ووقوفه موقف العداء من دولة مشتركة فى منظمة الأطلنطى"(٢٦).

أرادت البرتغال أن تحشد المعسكر الغربى خلفها فى صراعها مع الهند، فأشاعت أن مثيرى الشغب ضدها فى جوا إنما هم ثلة من الشيوعيين، فأثر ذلك

على الموقف الأمريكى، وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الحكومة البرتغالية إقامة قاعدة حربية فى جوا، ورفضت البرتغال حتى لا تثير الحكومة الهندية، وعندما تطورت الأوضاع عبر الجانب الأمريكى عن قلقه الشديد من تداعيات تلك الحوادث على أمن المنطقة واستقرارها، وأمر قائد الأسطول الأمريكى السادس الوحدات البحرية الراسية فى مياه البحر المتوسط بأن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة أية تطورات[٢٧]. وعلى الرغم من ذلك فإنه دائمًا ما كانت تعرب الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء هذا النزاع، وتطالب بتسويته بالطرق السلمية تمشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة[٢٨].

والراجح أن المقصود بهذا هو لفت النظر إلى أن الولايات المتحدة حليفة قوية للبرتغال، كما أن الإجراء نتيجة طبيعية لتأثر الولايات المتحدة بأى حركة شيوعية فى الشرق الأقصى، فهى تأمل دائمًا أن تبقى جوا تابعة لدولة حليفة، ولو لم تتمكن فى الوقت الحالى من إقامة قواعد حربية عليها.

علاوة على ماسبق، كان موقف دولة الفاتيكان مناصرًا للبرتغال، وهو أمر طبيعى، إذ تعتبر جوا فى نظر الكنيسة الكاثوليكية منارًا للديانة المسيحية فى شبه القارة الهندوسية، ومركزًا للتنصير فى الشرق الأقصى، حتى إن شعار البابا يشتمل على مشعلين أحدهما يمثل الفاتيكان والآخر يمثل جوا، ولهذا رغبت الفاتيكان أن تظل هذه المنطقة تحت نفوذ البرتغال، ولاسيما بعد الخدمات الجليلة التى قدمها حكّامها لنشر المسيحية فى شتى أرجاء العالم[٢٩].

إضافة إلى ذلك، أعلن اتحاد جنوب أفريقيا تضامنه مع حكومة البرتغال، وتأييده لما اتخذته من إجراءات لوقف ما أسماه "العدوان الهندى"، وذلك بالرغم من أن الهند عضو معه فى مجموعة الكومنولث، وقد زاد على ذلك بأن وصف نهرو بأنه معتد، ويضرب بالمعاهدات الدولية عرض الحائط فى سبيل تحقيق أطماعه الشخصية، وأشار الاتحاد إلى أن هناك اختلافًا بين وضع الأقاليم الفرنسية والبرتغالية، فذكرت أن الأولى لا تعتبر جزءًا من الدولة الفرنسية بل

هى إقليم ما وراء البحار Territoire d'outre-mer، أما الثانية فهى جزء من دولة البرتغال، ونوّه إلى أن سكان تلك الأقاليم ينعمون بحياة رغدة، ولن يكونوا أكثر حظًّا إذا ما انضموا إلى الهند(٣٠).

والراجح أن الدافع وراء موقف اتحاد جنوب أفريقيا هذا، والذى رمى من ورائه سياسيوها إلى التشهير بالهند، وزعميها، وإظهاره بمظهر المعتدى، هو التشفى لمناوأته لسياسة التفرقة العنصرية التى كانت تتبناها حكومته آنذاك، إذ وقفت الهند بالمرصاد لهذه السياسة فى المحافل الإقليمية والدولية كافة، ولاسيما فى الأمم المتحدة، كما أنه كان يهدف من ناحية أخرى إلى التودد للبرتغال كسبًا لصداقتها(٣١).

وعلى النقيض مما سبق، وجدت الهند التأييد والدعم الكامل من دول الكتلة الشرقية، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى، الذى أعلن تأييده التام للهند منذ اللحظة الأولى لاشتعال فتيل الأزمة، حيث وجد فى تحرير المستعمرات البرتغالية اجتثاثاً لآخر معاقل الإمبريالية الغربية فى الشرق الأقصى، ومن ثَمَّ سخَّر أدواته وقنواته الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية كافة لتأييد الجانب الهندى(٣٢). كما أعلنت الصين الشعبية مؤازرتها للهند، ووقوفها بجانبها، وأكدت على مشروعية مطالبها، وأنها لا تحتمل الجدل أو النقاش، وأشارت إلى أن تحقيقها واجب وإن طال الزمن(٣٣). فضلاً عن هذا أعلنت إندونسيا تأييدها الكامل للحكومة الهندية، ومساعيها لتحرير بقية أراضيها(٣٤).

أما بالنسبة للموقف المصرى، فقد دعت الخارجية البرتغالية وزير مصر المفوض بلشبونة حسين غالب رشدى فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ للقاء مدير الإدارة السياسية، ودار حديثهما حول توتر العلاقات البرتغالية الهندية، ومخاوف البرتغال من وقوع هجوم مسلح على إقليم جوا، ثم تحدث عن قرار حكومته القاضى بإرسال قوات وسفن إضافية لتعزيز الحامية هناك، وأنه قد نما إلى علم بلاده خبرٌ مفاده أن الهند تقدمت إلى مصر بطلب ترجو فيه منع السفن الحربية

البرتغالية من عبور قناة السويس، وأكد على أن حكومته لا يساورها شك فى أن هذا الطلب إن صح تقديمه لن ينال غير الرفض، بقوله: "فمصر البلد الصديق الذى تربطه بالبرتغال أقدم الراوبط وأحسن العلاقات سوف لا تحيد فى عهدها الجديد عن التمسك بتطبيق اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ التى تنص على حرية الملاحة فى القناة وقت السلم ووقت الحرب على السواء لجميع السفن التجارية والحربية بدون تمييز بين الدول"، وبيَّن أن وزارة الخارجية البرتغالية قد أبلغت الأمر نفسه إلى وزير البرتغال المفوض فى القاهرة حتى تطمئن إلى أن الحكومة المصرية إجابة لمقتضيات الصداقة، ستحافظ على حياد القناة، وسوف تسمح دائمًا بمرور السفن البرتغالية الحربية وغيرها(٣٥).

واستمرارًا لهذا النهج التقى وزير مصر المفوض وزير الخارجية البرتغالى، وأبلغه رد الحكومة المصرية، التى أكدت فيه على صداقتها للطرفين المتنازعين، ورغبتها فى أن يسوى النزاع بالطرق السلمية، وأنها ستحترم اتفاقية القسطنطينية، فأبدى الأخير شكره وارتياحه التام لهذا الموقف، وأضاف أن بلاده تتمسك بحقوقها فى الأقاليم البرتغالية فى الهند، وذكر أن سياسة الهند المناوئة لذلك ستؤدى حتمًا إلى نشوب القتال بين الطرفين، وأوضح أن العناصر التى أثارت الاضطرابات فى ١٥ أغسطس ١٩٥٤ تابعة للحكومة الهندية، ودلل على ذلك بالمقاومة التى يلاقونها من الأهالى، وساق مثالاً آخر ليثبت من خلاله عدم سخط الأهالى على الحكم البرتغالى، فأشار إلى ما حدث فى جزيرة تيمور، وأنها كانت مقسمة إلى قسمين جزء برتغالى وآخر هولندى، فلما قامت الحرب العالمية الثانية، واحتلها اليابانيون خرج منها البرتغاليون والهولنديون، ولكن عقب الحرب عادت البرتغال إلى الجزء الذى كانت تشغله بترحيب من سكانه، بينما استقل الجزء الهولندى. واختتم حديثه بأن حكومته ترجو من نظيرتها المصرية أن تعلن تأييدها لمقترحها الخاص بإجراء تحقيق محايد، وبيَّن أنها بذلك ستؤدى "خدمة جليلة للسلم"(٣٦).

إضافة إلى ما سبق وجه وزير الخارجية البرتغالى انتقاده لرئيس الوزراء الهندى بقوله: " إنه أوضح للعالم حقيقة نهرو الذى يبدو مسالمًا مدافعًا عن سياسة الوئام بين الدول مدعيًا أنه يبغض اللجوء إلى العنف، ولكنه فى الواقع يظهر غير ما يخفى"، وأشار إلى أن دولاً كثيرة تؤيد البرتغال علنية، ومنها إسبانيا وفرنسا والدنمارك والأرجنتين والبرازيل وبليجيكا وإيطاليا وتشيلى وفنزويلا واتحاد جنوب أفريقيا، ومنها ما يعاونها سرًا فى قضيتها مثل إنجلترا، لما يربط بين البلدين من معاهدات واتفاقيات مشتركة، وذلك على الرغم من علاقاتها بالهند، وترأسها مجموعة دول الكومنولث، التى من أهم أعضائها الهند، فضلاً عن الراوبط التاريخية بينهما، وأكد على أنها تبذل قصارى جهدها لإيقاف الاعتداءات الهندية، وذكر أن الولايات المتحدة تتبع نفس الأسلوب الإنجليزى، ثم أكد على أن العالم المسيحى وعلى رأسه الفاتيكان يقف بجانب البرتغال، وأوضح أن بلاده لن تتخلى عن مستعمراتها كما فعلت فرنسا، وأنها تصر على الدفاع عن جوا، مهما كلفها الأمر من تضحيات، وذلك على الرغم من يقينها بأنها قد تهزم فى النهاية؛ نظرًا لتفاوت القوات، وبُعد المسافة بينها وبين منطقة القتال، وأنهى حديثه بالقول: "إن بلاده ليست اللقمة السائغة التى يبتلعها نهرو بسهولة"(٣٧).

وإزاء تلك التطورات، كان على الحكومة المصرية أن تعلن عن موقفها من هذا النزاع، ولاسيما وأنه تربطها صلات وطيدة بالهند، كما أن الحكومة الهندية لم تتوانَ فى الماضى عن تأييد نظيرتها المصرية فى نزاعها مع بريطانيا حول قضية الجلاء، ومن ثَمَّ كان ينتظر من مصر أن تعلن تأييدها للهند، لاسيما وأن هذا التوجه يتفق مع مبادئها فى استنكار الاستعمار فى مختلف صوره، وعلى الرغم من ذلك كان للخارجية المصرية وجهة نظر أخرى، وهى أن النزاع لم يصل بعد إلى الحد الذى يدعو مصر لأن تعلن موقفها رسميًا، ورأت أن تفصح عن موقفها المؤيد للهند إذا ما رفع الأمر إلى الأمم المتحدة، وذكرت أن نقطة الضعف فى موقف الهند لن تظهر إلا إذا عمدت إلى ضم المستعمرات بالقوة، إذ أن طريقة الضم هذه سوف تثير عطفًا على البرتغال ولومًا على الهند، كما أنها تتعارض مع

مبادئ الأمم المتحدة، وتخالف المبادئ التى يدعو إليها نهرو، وهى اتباع سياسة المسالمة وعدم اللجوء إلى العنف، وأشارت إلى أن الهند منتبهة إلى هذا الأمر، وأنها إذا لجأت إلى استخدام القوة فى ضم هذه الأقاليم، فإنها ستعمد إلى استخدام وسائل لا تلقى عليها مسئولية كبيرة، ويكون من شأنها أن تجعل للدولة الصديقة التى تود تأييدها مخرجًا وتيسر لها ظروف التأييد(٣٨).

وخلاصة الأمر رأت الحكومة المصرية أنها فى غير حاجة إلى الإعلان رسميًا عن تأييدها للهند، وأن ما يجرى من تأييد الصحافة ومختلف الأوساط لايدع مجالاً للشك فى حقيقة هذا التوجه، أما إذا بحث الأمر فى مؤتمرات أو هيئات دولية، فإن مصر لا يجب أن تتردد فى تأييد الهند علنية، وذلك دون إخلال بمبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس(٣٩).

ويتبين مما سبق أن النزاع بين الطرفين تخطى حدود الدولتين إلى المجتمع الدولى، وأصبح لكل فريق من يناصره ويؤيده، وذلك وفقًا للتوجهات السياسية والأيديولوچية لكل منهم، فالجانب الغربى رأى فى القضية فرصة مناسبة لاستكمال خطوات تطويق الخطر الشيوعى، ومن ثَمَّ مثل النزاع حلقة من حلقات الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية أثناء الحرب الباردة؛ نظرًا للأهمية الدينية والاقتصادية والإستراتيچية للمستعمرات البرتغالية، فضلاً عن إمكانية اتخاذها قاعدة عسكرية للتصدى للخطر الشيوعى متى تطلَّب الأمر ذلك، ومن ثم كان الوقوف فى وجه الهند وقوفًا فى وجه الشيوعية، لاسيما وأن السياسة الغربية كانت متخبطة آنذاك، إذ كانت تنظر إلى نهرو على أنه رجل الاتحاد السو?يتى الأول فى منطقة الشرق الأقصى، فضلاً عن الدعاية التى قامت بها البرتغال للتأثير على الغرب الأوربى، ووصفها للأصوات المنادية بالتحرر بأنها أصوات وعناصر شيوعية. وعلى الجانب الآخر وجدت فيها دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فرصة مناسبة لاجتثاث آخر معاقل الإمبريالية الغربية من منطقة الشرق الأقصى، وبين هذا وذاك كانت هناك كتلة معتدلة الصوت،

وفى مقدمتها مصر، إذ أرادت أن يعالج الأمر فى رويَّة وحكمة، وفقًا للمبادئ والمواثيق والأعراف الدولية، وأن تنال الهند حقها التام فى السيادة على كافة أراضيها.

على أية حال يبدو أن التحركات الهندية والسيطرة على دادرا وناجار هافلى وإعلان الزحف على جوا كانت بمثابة بالون اختبار لاستجلاء المواقف الدولية والوقوف عن كثب على تداعيات تلك الخطوة إذا ما أقدمت عليها، وقد تجلت المواقف للحكومة الهندية، ومن ثَمَّ رأت أن الظروف غير مناسبة حينذاك، فتراجعت، وهدأت الأوضاع من جديد.

وجاء خطاب نهرو الافتتاحى بمؤتمر باندونج ( ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥) - الذى حضره ممثلو ٢٩ دولة آسيوية وأفريقية، بناءً على الدعوة الموجهة من حكومات بورما وسيلان والهند وإندونيسيا وباكستان، لبحث المسائل المشتركة التى تعنى القارتين - تأكيدًا على ذلك؛ حيث ذكر: "إننا نفكر مليًا فيما يخص مستقبلنا فى الهند، ونرى الوضع العالمى الراهن كما هو، ولا نرغب فى الانخراط فى أى عملٍ عسكرى قد يجلب معه تداعيات أكبر ... نحن مستعدون للانتظار قليلًا لنهايةٍ نسعى لها، تتحقق معها أهدافنا ... فالبرتغال يجب أن تتخلى عن أحلام البقاءٍ فى الهند"(٤٠).

وبذلك يتبين كيف سخَّرت كلٌّ من الدولتين إمكاناتها كافة لنصرة موقفها، وتجسد الصراع أنذاك فى الحرب الدعائية، والتى برزت بشكل كبير فى تصريحات وبيانات وبلاغات وخطب الرسميين، والتى تمسك فيها كل جانب بوجهة نظره، وسلامة موقفه، فقد أصدرت وزارة الخارجية البرتغالية فى ٨ يونيو ١٩٥٥ بلاغًا مكونًا من عشر صفحات، ملحق به قائمة من ست صفحات، بينت بها حوادث الاعتداء التى وقعت على المستعمرات البرتغالية خلال المدة من يناير ١٩٥٥ إلى يونيو من العام ذاته، واتهمت حكومة الهند فيها بالوقوف وراء الحوادث، وذكرت أن السلطات البرتغالية اضطرت للتصدى لها، وكان من نتيجتها

إزهاق بعض الأرواح ووقوع العديد من الجرحى، وناشدت حكومة البرتغال دول العالم بالتضامن معها لمواجهة الاعتداءات الهندية، كما هددت باللجوء إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى للرد على ما أسمته "بانتهاكات الهند لحرمة أراضيها"(٤١).

وقد رد نهرو على هذا التهديد فى خطبة له فى البرلمان الهندى فى ١٦ يوليو ١٩٥٥ بقوله:" إنه فى الظروف الراهنة يعتبر احتفاظ البرتغال بمستعمراتها فى الهند تدخلاً فى نظام الهند السياسى الحالى، بل إننى أتعدى ذلك فأقول إن أى تدخل من أية دولة أخرى يعتبر تدخلاً فى استقلال الهند"، وقد أراد بذلك أن يحذر دول حلف شمال الأطلنطى من مساعدة البرتغال، وطالب الحكومة البرتغالية بالانسحاب من الأراضى الهندية، وعلى الرغم من ذلك فإن نهرو قد صرح بأنه لايميل إلى العنف ولا يشجع الأعمال التى ستؤدى حتمًا إلى سفك الدماء، وأن حكومته لن تلجأ إلى استخدام العنف، وأبدى اعتقادًا راسخًا بأن المستعمرات ستعود إلى الاتحاد الهندى إن آجلا أو عاجلاً (٤٢).

أثارت تصريحات نهرو الأحزاب السياسية ضد الحكومة الهندية، إذ اتهمتها بالتقصير فى حل مشكلة المستعمرات البرتغالية، ومن ثَمَّ رأى حزب الكونجرس (حزب المؤتمر الوطنى) أنه لاسبيل لحل القضية أمام التعنت البرتغالى إلا بدعوة متطوعين من الهنود، وتحريضهم على غزو جوا غزوًا سلميًا، وهذه الحركة عرفت باسم "الساتياجراها" Satyagraha وهى استخدام الطرق السلمية للدفاع عن الحقوق ونيلها، وهى التى نادى بها غاندى من قبل، وكان لها الفضل الأكبر فى استقلال الهند، وقد سارعت الأحزاب والهيئات الأخرى بتأييد دعوة حزب المؤتمر الوطنى(٤٣).

وهكذا نجد نهرو والأحزاب وأعضاء البرلمان متفقين على تحرير جوا، ولكنهم مختلفون فى الوسيلة، فبينما ينادى نهرو باتباع الأساليب السلمية، والتأنى والصبر؛ ريثما تأتى اللحظة المناسبة، نجد الآخرين يحددون يومًا للزحف، ويطالبون بإجراءات حاسمة.

وانعكست هذه الأحداث على تطور العلاقات بين البلدين، ففى ٢٦ يوليو ١٩٥٤ أرسلت وزارة الخارجية الهندية مذكرة إلى القائم بأعمال المفوضية البرتغالية فى نيودلهى مبلغة إياه برغبة حكومتها فى غلق المفوضية، ومغادرته البلاد، وكان مما جاء فيها: "أنه نظرًا للحالة القائمة ترى الحكومة الهندية أنه لا فائدة من استمرار فتح مفوضية البرتغال"، وحددت لغلقها مدة لا تتجاز ٨ أغسطس من العام نفسه(٤٤).

ومن الراجح أن اتخاذ مثل هذا القرار على الرغم من تصريحات نهرو السلمية، كان بهدف إرضاء الرأى العام، وتهدئة حالة السخط الشعبى تجاه الحكومة الهندية بسبب سياستها إزاء هذه القضية.

أثار هذا القرار استياء حكومة البرتغال، فعقد وزير خارجيتها مؤتمرًا صحفيًا فى ١٣ أغسطس ١٩٥٥، دعا إليه مراسلى وكالات الأنباء والإذاعات على اختلاف جنسياتهم، ثم ألقى عليهم بيانًا استعرض فيه الموقف السياسى بين جهتى النزاع شارحًا تفاصيل الخلاف ومستجدات الأمور من تطورات، ثم انتقد قرار الحكومة الهندية بإغلاق المفوضية البرتغالية، ووصفه بأنه "تصرف غريب" و "قرار تعسفى"، وشجب مسلك الحكومة الهندية، لسماحها للأحزاب بجمع المتطوعين، للسيطرة على جوا سلميًا بقوله: "أيعتبر نهرو أن مبدأ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية تنحصر فقط فى عدم تدخل الجيوش عسكريًا مع السماح بما يسميه هو الغزو أو الاحتلال السلمى وهؤلاء المحتلون أو الغزاة إذ كانوا من حملة العصى أو الأحجار أو حتى لو ذهب بنا الخيال إلى أن أيديهم خالية من كل ما يؤذى أو يضر، أليس مجرد اختراقهم للحدود وتوغلهم فى بقعة معينة تحقيقًا لأهدافهم ما يسمى بالاعتداء الصارخ؟ وهل يجوز أن ينعت ذلك بالحل السلمى للمنازعات الدولية. هذا مع العلم بأنه لا يوجد فى القانون الدولى ولا فى العرف ما يسمى بالاحتلال السلمى"(٤٥).

على أية حال وقع اختيار المنظمين لحركة الساتياجراها على يوم ١٥

أغسطس (يوم عيد استقلال الهند) حتى يلهبوا حماس المتطوعين، ويذكروهم بما انتهى إليه مجهودات الساتياجراها فى تحرير الهند من قبل، وقد حاصر نحو ٣ آلاف من المتطوعين المستعمرات البرتغالية، وكانت تصحبهم بعض السيدات، ودخلوها فى اليوم المحدد من عدة جهات، حاملين الأعلام الهندية، فأطلقت عليهم قوات الشرطة والجيش البرتغالى النيران دون سابق إنذار(٤٦)؛ مما أسفر عن سقوط ٣١ قتيلاً و٤٤ جريحًا من المتطوعين، وعلى أثر ذلك أبدت جميع الهئيات الهندية استنكارها، وعبر نهرو عن استيائه البالغ، واعتبر مسلك السلطات البرتغالية مسلكًا يجافى المدنية والتحضر، واصفًا إياه بالتطرف والوحشية، كما أعلنت الهند إغلاق قنصليتها فى جوا(٤٧).

وبمجرد أن تناقلت الصحف هذه الأنباء تأججت مشاعر الهنود ضد السلطات البرتغالية، واندلعت المظاهرات فى المدن الهندية، كانت أشد وطأة فى مدينتى بومباى وكالكتا، إذ قام المتظاهرون بالاعتداء على المتاجر، وبعض القنصليات الأجنبية، وأشعلوا النيران فيها، وقاموا بأعمال سلب ونهب؛ مما دفع الشرطة الهندية إلى إطلاق النيران لتفريقهم، فقتل وجرح الكثير. واستجابة للمطالب الشعبية، واحتواء حالة السخط هذه أعلنت الحكومة الهندية فى ١٩ أغسطس ١٩٥٥ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال، وطالبتها بإغلاق قنصلياتها فى بومباى وكالكتا ومدراس من أول سبتمبر من العام نفسه(٤٨).

وبينما كان الشعب الهندى يرقب بفارغ الصبر إفصاح الحكومة الهندية عن سياستها الجديدة إزاء قضية المستعمرات، إذ بها تصدر قرارًا فى ٦ سبتمبر من العام نفسه بوقف حركة "الساتياجراها" سواء كانت فردية أو جماعية، وعدتها أمراً غير مرغوب فيه، ومنعت الهنود من اقتحام حدود المستعمرات البرتغالية(٤٩).

ولقد استبدلت الحكومة الهندية فكرة الغزو السلمى بفرض الحصار الاقتصادى على المستعمرات البرتغالية، وخصوصًا جوا، فأوقفت خطوط السكك الحديدية التى كانت تسير بينها وبين الهند، فصارت بذلك معزولة تمامًا، كما

حذرت شركات الملاحة من التعامل معها. وقد طلب نهرو من الدول المجاورة كافة التعاون معه لإحكام الحصار الاقتصادى، فاستجابت بورما وسيلان بحكم صداقتهما القوية بالهند، ولكن نداءه لم يجد صدى لدى باكستان، التى قامت بمد خطوطها الجوية المدنية إلى مستعمرة جوا، مع أن طائرتها المدنية لم تكن تهبط بها من قبل. وقد أثار هذا الأمر ثائرة الهند، وأخذت تبحث عن ذرائع لوقف الدعم الباكستانى لها[٥٠]. كما قامت باكستان بوضع ميناء كراتشى تحت تصرف الحكومة البرتغالية، مما أضعف كثيرًا من نتائج الحصار[٥١].

يظهر مما سبق أن هناك تغييرًا مفاجئًا حدث فى موقف الحزب الحاكم الهندى، ولعل مرجع ذلك التراجع؛ موقف المجتمع الدولى من هذا التطورات، والذى لم يختلف كثيرًا عن موقفه من المسألة على وجه العموم، فالدول المناصرة للبرتغال أدانت ما حدث، وبدأت التشهير برئيس الوزراء الهندى، واتهمته بتناقض أقواله مع أفعاله، زد على ذلك ضعف أعداد المهاجمين، وعدم تأييد أهالى جوا أنفسهم لما حدث، فضلاً عن موقف نهرو نفسه الذى كان لا يميل لاتباع مثل هذا الأسلوب، ومن ثم كان القرار استبدال أسلوب الغزو السلمى بالحصار الاقتصادى، ريثما يأتى الوقت المناسب، لوضع آلية جديدة.

على أى حال عقب إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أعلن نهرو فى البرلمان الهندى فى الأول من أكتوبر ١٩٥٥ نبأ اختيار مصر لتمثيل مصالح الهند فى البرتغال، كما أعلنت البرتغال اختيارها البرازيل لتمثيل مصالحها فى الهند[٥٢].

ولما كانت جوا جزءًا من الممتلكات البرتغالية حينذاك، فقد عهد لمصر برعاية المصالح الهندية، وإدارة الشئون القنصلية بها، وهذا الأمر وضع الدبوماسية المصرية فى حرج، نظرًا لما يربطها بالطرفين من علاقات وطيدة، وعلى الرغم من ذلك قبلت الحكومة المصرية المهمة، وطالبت الخارجية المصرية ممثليها المنوط بهم تولى هذه المهمة، توخى الحذر والحيطة وكذلك التزام الحيدة التامة، مراعاة

للحفاظ على العلاقات الطيبة التى تربط مصر بطرفى النزاع، فضلاً على ذلك رأت ألا يعهد بهذا الأمر إلى أى من أعضاء السفارة المصرية بنيودلهى، لصعوبة ضمان حياد العضو المصرى فى هذه الحالة، وطالبت كذلك باستبعاد موظفى السفارة المصرية بكراتشى، نظرًا لسوء العلاقات بين باكستان والهند، وفضلت أن يعهد بتلك المهمة إلى عضو آخر من أعضاء البعثات الدبلوماسية القريبة من مركز النزاع(٥٣).

ومن جانب آخر أخذ النزاع الهندى البرتغالى اتجاهًا جديدًا فى سياسة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، إذ قام خروتشوف Khrushchev بصحبة رئيس وزرائه بولجانين Buljanin بزيارة الهند فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٥، على رأس وفد رفيع المستوى، وقد لقى الوفد ترحيبًا حارًا على كافة المستويات شعبية وإعلامية أينما حل، وكانت مسألة المستعمرات البرتغالية فى الهند حاضرة منذ اللحظة الأولى، فقد أعلن القادة السوفيت دعمهم التام للموقف الهندى، وتأييدهم الكامل لكافة الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الهندية فى سبيل استعادة هذه الممتلكات، كما صرح خروتشوف بأن البرتغاليين احتلوا جوا قسرًا، واتهمهم بارتكاب فظائع وأعمال وحشية فى حق شعب جوا، وطالبهم بالانسحاب منها، كما وصف بولجانين تصميم البرتغال على الاحتفاظ بجوا "بأنه عار على الشعوب المتحضرة"، وأعلن تأييد بلاده لنضال الهند، كما صب جام غضبه على الدول الغربية، وسياستها فى المنطقة، وبخاصة الولايات المتحدة(٥٤).

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد قام وزير الخارجية البرتغالى باولو كونها Paulo Cunha بزيارة واشنطون فى الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٥٥، والتقى نظيره الأمريكى چون فوستر دالاس John Foster Dulles، بناءً على دعوة وجهت إليه من الأخير، وقد افتتح وزير الخارجية البرتغالى محادثاته بالحديث عن قضية جوا، مشددًا على مكانتها فى قلوب البرتغاليين، وعلى الروابط التاريخية والسياسية والدينية والاجتماعية والثقافية التى تربط بينها وبين

البرتغال، ثم أشار إلى مساعى الهند لتقويض الوجود البرتغالى هناك، ودعم الحركات المعادية، وشن هجومًا على تصريحات القادة السوفييت ضد الوجود البرتغالى فى الهند بصفة خاصة، والسياسة الغربية بصفة عامة، وقد شاركه دالاس قلقه فى هذا الخصوص، وما ينطوى على ذلك من تهديدات. وقد طرح وزير الخارجية الأمريكى على نظيره البرتغالى مقترحًا حول مدى إمكانية إجراء استفتاء فى جوا لتقرير المصير، فأكد له "كونها" بأن جوا ليست مستعمرة، وأن الاستعمار ينطوى فقط على إخضاع الشعوب الفرعية التى ترغب فى أن تكون حرة، وذكر أن أهل جوا لا يرغبون فى الاستقلال عن بلاده، وأن الحكومة الهندية لا ترغب فى أن تكون جوا بلدًا مستقلاً، وإنما تريد ضمها إليها. وذكر أن طلب إجراء استفتاء فى جوا بالنسبة للبرتغال هو بمثابة الطلب من الولايات المتحدة بإجراء استفتاء فى ألاسكا أو فلوريدا ليقرر سكانها ما إذا كان يريدون البقاء أمريكيين أم لا(٥٥).

واتفقت وجهتا نظر الطرفين الأمريكى والبرتغالى بشأن القضية المطروحة، وأبديا القلق من تزايد المد الشيوعى، وتجلى ذلك فى البيان الثنائى الذى أصدره الطرفان عقب الزيارة، وجاء فيه: "ناقش وزيرا خارجية الدولتين تصريحات الزعماء الروس الذين زاروا آسيا، وقد اشتملت على إشارات إلى سياسات القوى الغربية فى الشرق الأقصى، ومزاعم تتعلق بالمقاطعات البرتغالية فى الشرق الأقصى، واعتبرا أن مثل هذه التصريحات لا تمثل من جانبهم إسهامًا فعالاً فى قضية إقرار السلام، وأن الوزيرين اللذين تحتضن بلديهما شعوبًا كثيرة من مختلف الأجناس ليبديا أسفهما للمحاولات التى تبذل لإثارة الكراهية بين الشرق والغرب، وللتفرقة بين الشعوب التى هى فى أشد الحاجة إلى الشعور بالوحدة والصداقة تحقيقًا للسلم وللمصالح المتبادلة"(٥٦).

أثار هذا البيان سخط الحكومة الهندية، فذكرت صحيفة نيويورك تايمز New York Times أن الدوائر الرسمية فى نيودلهى أعربت عن دهشتها من هذا

البيان، واستنكرت تأييد دالاس لوجهة النظر البرتغالية، وتسميته احتلال البرتغال للأقاليم الهندية "بالمقاطعات البرتغالية فى الشرق الأقصى"، وعدت ذلك بمثابة تعضيد من الولايات المتحدة للبرتغال فى ادعائها بأن جوا جزء لا يتجزأ من الوطن الأم، وأشارت إلى أنها بصدد إعداد بيان احتجاج على هذا التصريح المشترك، ونشرت الجريدة مقالاً آخر بعنوان "حياد الولايات المتحدة فى مسألة جوا"، أوضحت فيه تصريحات لمسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية أكدوا فيها التزام بلادهم الحياد إزاء النزاع البرتغالى الهندى، وأنه ليس هناك أى تغيير فى موقف بلادهم(٥٧).

إضافة إلى ماسبق، أثار بيان دالاس سخط بعض السياسيين ورجال الصحافة والأحزاب فى الولايات المتحدة، فانتقدوا مسلك وزير الخارجية الأمريكى، الأمر الذى دفع الأخير لعقد مؤتمر صحفى فى ٦ ديسمبر ١٩٥٥، وصرح بأن بلاده تسعى إلى إيجاد حل سلمى للنزاع الهندى البرتغالى، وتنبُذ اللجوء إلى استخدام القوة، وأن الولايات المتحدة تتخذ موقفًا محايدًا من النزاع(٥٨).

وردًا على ذلك، أرسلت الخارجية الهندية مذكرة إلى نظيرتها الأمريكية، تطلب فيها إيضاحًا لهذا البيان، وجاء الرد الأمريكى متضمنًا بعض الإيضاحات. وعلى الرغم من أن المذكرة الأمريكية لم يعلن مضمونها فى الصحف، وكذلك لم يصدر أى تعليق رسمى عما ورد بها، فإن السفير المصرى بنيودلهى تمكن من معرفة فحواها، وذكر أن رد الولايات المتحدة قد تهرب من تفسير ما ورد فى البيان الثنائى سالف الذكر، وتطرقت إلى تصريحات القادة السوفيت المعادية للغرب والولايات المتحدة خلال زيارتهم للهند، وأنها تضمنت أقوالاً من شأنها أن تعكر صفو العلاقات الدولية وتزيد من توترها، فضلاً عن ذلك أبدت رغبة حكومتها فى تقوية علاقاتها بالهند، وأكدت على أن بلادها تعمل على إقرار الاستقرار والسلم العالميين، وتحترم حرية واستقلال الشعوب دون النظر إلى أية

اعتبارات أخرى مثل الجنس واللون والدين، وغير ذلك[٥٩].

إضافة إلى ذلك، بذل السفير الأمريكى جالبرايث Galbraith فى نيودلهى قصار جهده لعلاج الموقف الناجم من هذا التصريح، من خلال لقاءاته مع المسئولين الهنود، وكذلك تقاريره المتتالية لوزارته لإزالة آثار هذا البيان، فقد نصح حكومته بضرورة اتباع سياسية أكثر توزانًا إزاء هذه القضية، وتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية، من أجل الحفاظ على العلاقات الودية مع طرفى النزاع، لاسيما وأن الهند تمثل أكبر قوة فى جنوب آسيا، وهى دولة غير شيوعية، وتتبع سياسية الحياد إزاء الكتلتين الشرقية والغربية، ومن ثَمَّ نصح بعدم كسب عداوتها، حتى لا يحصد الاتحاد السوفيتى مزيدًا من المكاسب، من خلال دعمه لها سياسيًا واقتصادية وعسكريًا، وهو الأمر الذى لقى استحسانًا لدى الإدارة الأمريكية[٦٠]. وبدأت فى تطبيق سلسلة من الإجراءات الداعمة للعلاقات بين البلدين، كان من بينها دعوة وفد برلمانى هندى لزيارة الولايات المتحدة، فضلاً عن تدفق المساعدات، فزودتها بمعدات عسكرية بلغت قيمتها قرابة ٣٣ مليون دولار فى إطار برنامج المساعدات العسكرية للهند، ومنحة قدرها ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات تنموية، فضلاً عن ٢٠,٠٠٠ طن من القمح والأرز كإغاثة جراء أعمال الفيضانات التى اجتاحت الهند حينذاك، فضلاً عن ذلك وضعت برنامج مساعدات للهند بما قيمته ٤٨٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث اللاحقة[٦١].

ومن اللافت للنظر أن نهرو تراجع عن الإدلاء بأية تصريحات وبيانات بشأن هذا البيان، على الرغم مما انتاب بلاده من غضب، ولعل مرد ذلك أنه لم يكن يريد أن يتمادى كثيرًا فى إثارة الإدارة الأمريكية، ولاسيما أنه يدرك جيدًا ما انتاب حكومتها من مخاوف وقلق عميق بشأن سياسة الهند الخارجية ومدى علاقتها بالسوفيت منذ الزيارة الأخيرة للوفد السوفيتى.

وتحقيقًا لهذه السياسة، اتبعت الحكومة الهندية سياسة التهدئة إزاء البرتغال، نظرًا للمعطيات السابقة، زد على ذلك موقف أهالى جوا أنفسهم الذين

لم يحركوا ساكنًا، ولم يبادروا بتأييد مساعى الحكومة الهندية للتخلص من الحكم البرتغالى، وجاءت تصريحات نهرو مؤكدة لذلك، إذ أعلن أن: "الجهاد لتحرير جوا من الاستعمار البرتغالى يجب أن يكون ثمار مجهودات أهل جوا أنفسهم"(٦٢).

واستمرارًا لهذا المسلك حضر نهرو مؤتمرًا شعبيًا فى٤ يونيو ١٩٥٦ فى بومباى حضره قرابة ٢٥,٠٠٠ هندى من أهالى جوا المقيمين فى الهند للنظر فيما يمكن عمله لتحرير إقليمهم، وألقى فيه خطابًا استهله بأن تساءل عما إذا كانت الدول الغربية ستظل صامتة تجاه احتلال البرتغال للأقاليم الهندية، وطالبها بإعلان موقفها الصريح من هذا النزاع، وأكد رئيس الوزراء الهندى أن مشكلة جوا تهدد سلامة ومصالح بلاده، نظرًا لكون البرتغال عضوًا فى حلف شمال الأطلنطى، وذكر أنه إذا اشتركت هذه الدول فى حرب فإن البرتغال ستتأثر بهذه الحرب، وكذلك جوا باعتبارها تابعة للبرتغال، ومن ثَمَّ ستصل الحرب إلى الهند ذاتها، مما يهدد سلامتها، ثم أهاب نهرو بأهالى جوا المجتمعين فى بومباى بأن يشتركوا اشتراكًا فعليًا فى الصراع من أجل تحرير جوا، وأن يبذلوا أقصى جهودهم فى سبيل تحقيق هذه الغاية(٦٣).

نال تصريح نهرو الذى طالب فيه الدول الغربية أن تحدد موقفها الصريح من النزاع الهندى البرتغالى جُل اهتمام الخارجية البرتغالية، فانبرت تطالب مبعوثيها الدبلوماسيين فى الخارج إجراء مساعى دبلوماسية لدى حكومات الدول المعتمدين لديها لضمان تأييد هذه الحكومات لوجهة نظر بلادهم(٦٤).

وقد سيطرت على العلاقات بين الهند والبرتغال فى الفترة منذ أواخر عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦١، عدد من القضايا، تمثلت فيما يلى:

- **السياسيون الهنود فى سجون البرتغال بجوا**

شغلت قضية السجناء الهنود فى السجون البرتغالية بجوا، الرأى العام الهندى، ولاسيما الصحافة التى راحت تفرد صفحاتها بأنبائهم، وما يتعرضون له

من تعذيب، ومعاملة قاسية، وأخذت تطالب الحكومة الهندية بسرعة التحرك للإفراج عنهم، ولما كانت الحكومة المصرية مكلفة برعاية المصالح الهندية، طلبت الخارجية الهندية من السفارة المصرية بنيودلهى بإيفاد مبعوث إلى جوا لتقصى الحقائق، فلبَّت مصر النداء، وكلفت سكرتيرها الأول عبدالقادر خليل بالمهمة ، الذى قام بزيارة جوا فى الفترة من ٥ إلى ١٩ فبراير ١٩٥٦، ووضع تقريرًا مفصلاً عن الأحوال الاقتصادية والسياسية فى المستعمرة، واستعرض كذلك حالة السجناء من واقع الاستجوابات التى أجرها مع كل منهم، ومشاهداته لحالة السجون هناك. وقد رفع بذلك تقريرين: أحدهما إلى حاكم جوا العام شرح فيه شكاوى هؤلاء السجناء، وطالبه بالعمل على إزالة أسبابها، والآخر للسلطات الهندية(٦٥).

حاولت الحكومة الهندية توظيف التقرير سياسيًا لصالحها، والتشهير بالبرتغال دوليًا، فسارعت بإبلاغ ممثلى كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا بما ورد فى تقرير المندوب المصرى، وما يلاقيه السجناء الهنود هناك من معاملة قاسية، ووصفتها بأنها: "غير آدمية وأقرب للوحشية"، كما رفعت مذكرة احتجاج شديدة اللهجة للحكومة البرتغالية، وهو ما أثار امتعاض الأخيرة، فالتقى وزير خارجية البرتغال مع وزير مصر المفوض فى لشبونة، وعلق على التقرير بأنه إما أن تكون الحكومة الهندية رغبة منها فى التشهير بالبرتغال، قد افترأت على المندوب المصرى وحملت تقريره ما لايتحمله، أو أن يكون المندوب المصرى قد ضمَّن تقريره عبارات تسىء إلى العلاقات بين مصر والبرتغال. وجاء رد الأخير أن المندوب المصرى سجل فقط شكاوى السجناء، وأبلغها إلى حاكم جوا العام وإلى الحكومة الهندية، دون أن يجرى تحقيقًا بشأنها أو يعلق عليها، وأن على وزارة الخارجية البرتغالية أن تتبين مدى صحتها(٦٦).

وقد شهد البرلمان الهندى حراكًا سياسيًا بشأن قضية السجناء الهنود، وبدأ الأعضاء يطالبون نهرو بإلقاء بيان حول هذه المسألة، وهو ما دفع رئيس الوزراء

الهندى إلى أن يعرض على السفارة المصرية قراءة جانب من تقرير المندوب المصرى عن حالة السجناء، فأبدت قلقها إزاء هذا الأمر، ورجت نهرو العدول عن ذلك لاعتبارين: أولهما أن إقحام مصر فى هذا الموضوع من شأنه أن يخرجها عن الحياد الواجب عليها فى النزاع القائم بين الهند والبرتغال بشأن جوا، وثانيهما أن إعلان ما جاء فى تقرير السفارة عن حالة السجناء سيغضب السلطات البرتغالية، ومن ثَمَّ ستضع العراقيل فى سبيل رعاية الحكومة المصرية لمصالح الهند فى جوا، الأمر الذى يضر بها. فاقتنع نهرو بالرأى، وعدل عن الإدلاء بأى بيان منسوب إلى السفارة المصرية، واكتفى بإلقاء خطاب عامٍّ حول حالة السجناء فى جوا(٦٧).

وجاء تعليق الخارجية المصرية على تلك التطورات أن النزاع بين الهند والبرتغال حول جوا هى مشكلة سياسية على جانب كبير من الدقة والأهمية، وقد يتطور النزاع بشأنها فى المستقبل إلى أزمة دولية قد تصل إلى عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وأشارت إلى أن مركز مصر إزاء هذه المشكلة - بعد أن قبلت رعاية المصالح الهندية فى جوا - دقيق للغاية، وأنه كان من الواجب على المندوب المصرى أن يراعى منتهى الحرص والدقة فى أداء مهمته، وأن يلتزم الحياد التام حتى لا يجد أحد الطرفين المتنازعين فى عمل المندوب المصرى الفرصة لدعاية سياسية يستغلها لمصلحته، مما قد يسىء فى المستقبل إلى علاقة مصر بالطرف الآخر أو تظهر أمام العالم بأنها حابت أحدهما على حساب الآخر، ورأت الخارجية المصرية ألا يعهد إلى أحد أعضاء السفارة المصرية بدلهى برعاية المصالح الهندية فى جوا، وإنما يستحسن أن يتولى أحد موظفى الوزارة تلك المهمة، فإن تعذر ذلك يتم انتداب أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية بطهران للقيام بذلك(٦٨).

وقد شهدت هذه المسألة تراجعًا من الجانب الهندى، نظرًا للجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية، حتى لا يتفاقم الأمر، ويكون له مردوده السلبى على علاقة

مصر بطرفى النزاع، وخاصة الجانب البرتغالى.

● **حوادث الاحتكاك والمناوشات الحدودية بين الطرفين**

تبادلت الحكومتان الهندية والبرتغالية العديد من المذكرات الاحتجاجية بشأن حوادث اختراق الحدود، واتهمت كل منهما الأخرى باعتداء قواتها على قرى وأماكن حدودية تابعة لها، وكانت البداية لدى الهند التى تقدمت عبر المفوضية المصرية بلشبونة بمذكرة احتجاج على أثر حادثَى اعتداء القوات البرتغالية بجوا على الحدود الهندية فى ٥ و٨ فبراير ١٩٥٦، وقد أبدت الحكومة الهندية استياءها البالغ من هذين الاعتداءين، وطالبت الحكومة البرتغالية اتخاذ إجراءات عاجلة تكفل عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات، وحملت السلطات البرتغالية مسئولية ما قد ينجم عن تكرار ذلك[٦٩].

وأعقب ذلك مذكرات عدة تحمل المضمون نفسه، منها مذكرة هندية فى ٢٥ يوليو ١٩٥٦ اتهمت فيها القوات البرتغالية فى جوا بالتوغل أربعة أميال داخل الأراضى الهندية، واختطاف فلاح هندى يسمى "أرجون يتارام" كان يقود قطيعًا من الماشية[٧٠].

وبطبيعة الحال كانت الحكومة البرتغالية ترفض هذه الاتهامات، وتدحضها، فعلى سبيل المثال جاء رد وزارة الخارجية البرتغالية على مذكرة الاحتجاج سالفة الذكر بأن التحريات التى قامت بها سلطاتها قد أسفرت عن أن القبض على الراعى المذكور قد تم داخل الأراضى البرتغالية للاشتباه فيه، وأنه أطلق سراحه بعد يومين، وذلك بعد التحقق من شخصيته، وسمح له بالعودة إلى الأراضى الهندية ومعه مواشيه التى كان يرعاها[٧١]. زد على ذلك تبادلت البرتغال هى الأخرى عددًا من المذكرات مع الحكومة الهندية متهمة إياها بالتعدى على حرمة أراضيها، وإطلاق قواتها النيران على القوات البرتغالية المتمركزة على النقاط الحدودية، واستدلت على ذلك بحادثتين وقعتا فى ٢ و٣ أغسطس ١٩٥٧ فى داماو[٧٢].

وتتواصل الاحتجاجات البرتغالية، فتتقدم الخارجية البرتغالية بمذكرة لنظيرتها الهندية بسبب التعزيزات العسكرية التى قامت بها حكومة الأخيرة على حدود داماو، فذكرت: "أن مائة شخص يدعون زورًا أنهم من أهالى جوا قد اختلطوا بهذه القوات وبالعناصر الأخرى ممن سبق له الاشتراك من قبل بالتعدى على المراكز البرتغالية"، وبينت أن الهدف زعزعة الاستقرار فى إقليم داماو، وأعربت عن استعدادها التام للتصدى لأية محاولة لغزو المستعمرات البرتغالية مهما كان مصدرها(٧٣).

● **قضية الطيران البرتغالى فوق أراضى الهند ومياهها الإقليمية**

استكمالاً لإجراءت الحصار على المستعمرات البرتغالية، حاولت الهند منع الطيران البرتغالى من الوصول إلى الأقاليم الثلاثة عبر أراضيها ومياهها الإقليمية، ومن ثَمَّ تقدمت الخارجية الهندية بعدد من المذكرات لنظيرتها البرتغالية، استعرضت فيها بالتفصيل حوادث اختراق الطائرات البرتغالية للمجال الجوى الهندى، خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٥٦، وأشارت إلى أنها كانت تخطر الطائرات البرتغالية بالمخالفة وقت وقوعها، ولكنها لم تستجب للنداء، وطالبت الحكومة البرتغالية بوقف هذه التجاوزات، وأن تتعهد بتحقيق هذا الأمر قبل ١٥ سبتمبر١٩٥٦، وحملت الحكومة البرتغالية مسئولية ما قد تتخذه من إجراءات رادعة(٧٤).

وقد قام وزير مصر المفوض بلشبونة حسن سليمان الحكيم بدوره كحلقة وصل بين البلدين، وسلم الخارجية البرتغالية اعتراضات الجانب الهندى، وجاء الرد من جانبها أن التقارير المقدمة من الطيارين البرتغاليين تدل على عدم مخالفتهم للتعليمات التى صدرت إليهم بعدم التحليق فوق الأراضى الهندية ومياهها الإقليمية، وأن الحكومة البرتغالية ستبادر بإجراء تحقيقات دقيقة فيما احتوته المذكرة الهندية، وحذَّرت الحكومة الهندية من مغبَّة اتخاذ أى إجراءات معادية فيما لو تأخرت نتيجة التحقيقات(٧٥).

وسرعان ما جاء الرد البرتغالى، والذى أنكرت فيه الحكومة البرتغالية تحليق أية طائرات برتغالية فوق أراضى الهند أو مياهها الإقليمية أثناء طيرانها بين كراتشى ومستعمراتها الثلاث، وأشارت إلى أن طياريها يطبقون القواعد المتعارف عليها دوليًا فى تقدير مياه الهند الإقليمية. فيما اعتبرت الحكومة الهندية هذا الإنكار محاولة متعمدة من جانب البرتغال لنفى مسئوليتها عن هذه الأعمال التى وصفتها "بغير المشروعة"(٧٦).

وجدير بالذكر؛ أنه على الرغم من إنكار الحكومة البرتغالية رسميًا لتحليق طائراتها فوق الأراضى والمياه الإقليمية الهندية، فإن مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية البرتغالية قد أفضى لوزير مصر المفوض بلشبونة بحديث شخصى، أكد فيه رأيًا مخالفًا، فذكر أنه نظرًا لضيق الممر الجوى فوق الأراضى البرتغالية بالهند، فإن الطائرات البرتغالية تضطر فى بعض الأحيان إلى الخروج عن هذا الممر، والتحليق فوق الأراضى والمياه الإقليمية الهندية لفترة قصيرة، وأن البرتغال لا يمكنها بأى حال من الأحوال تعطيل مواصلاتها الجوية مع هذه الأقاليم لحيويتها بالنسبة لها(٧٧).

وقد أكد على الرأى الأخير، سكرتير أول السفارة المصرية بنيودلهى عبدالقادر خليل، حينما رفضت السلطات البرتغالية أن يستقل إحدى طائرات شركة خطوط الهند البرتغالية خلال زيارته لجوا فى يناير ١٩٥٦ متعللة بعطلها، وذكر أنها "كانت تخشى أن يضبطها متلبسة بالاعتداء على أراضى الهند ومياهها الإقليمية أثناء هبوطها فى داماو وديو"(٧٨).

وعلى الرغم من أن الردود البرتغالية لم تكن ملبية لمطالب الحكومة الهندية، فإنه قد مر يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ (وهو اليوم المحدد لانقضاء المهلة)، دون حدوث أية تبعات، واكتفت الحكومة الهندية بإرسال المزيد من المذكرات، احتوت فحواها على نفس المضمون السابق، وكان من بينها المذكرة التى أرسلتها للمفوضية المصرية بلشبونة فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٦، والتى أرفقت بها كشوفًا مفصلة

بالحوادث التى وقعت فى المدة من ٩ يونيو إلى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦، كما أكدت عزمها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع وقوع مثل هذه التعديات فى المستقبل دون سابق إنذار للطرف البرتغالى، وحملته تبعات ما سينجم عن ذلك(٧٩).

ولقد توالت الردود البرتغالية الرافضة للاتهامات الهندية، زد على ذلك أن الحكومة البرتغالية اقترحت على نظيرتها الهندية وضع نظام ثنائى فعَّال للمراقبة يرضى الطرفين، وهو الأمر الذى لم ينل قبولاً لدى الهند(٨٠).

على أى حال لم تتعد هذه المسألة حدود المذكرات التى تبادلتها حكومتا البلدين، فلم تشهد أية تعقيدات جديدة، ولم تسع الحكومة الهندية للتصعيد أو اتخاذ أى إجراءات عدائية ضد البرتغال، ويعود ذلك إلى انشغالها بشكل كبير بمسألة كشمير، إذ أعلنت الهند رسميًا فى مطلع عام ١٩٥٧ ضم كشمير كولاية هندية، ومن ثم لم يكن لديها رغبة فى استثارة المجتمع الدولى أكثر من ذلك.

**● شكوى البرتغال ضد الهند أمام محكمة العدل الدولية**

سارعت البرتغال فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٥ برفع قضية أمام محكمة العدل الدولية بلاهاى تختصم فيها الحكومة الهندية لرفضها مرور القوات البرتغالية عبر الأراضى الهندية للوصول إلى مقاطعتى دادرا وناجارهافلى، وهما جيبان تابعان لإقليم داماو الذى يتكون من جزء على الساحل فضلاً عن أن المقاطعتين، وهما بعيدتان عن الشاطئ وتحيط بهما الأراضى الهندية من كل جانب، واستندت البرتغال فى دعواها إلى أنها تستمد حقها فى المرور عبر الأراضى الهندية بين مستعمراتها الهندية فى داماو والجيبين اللذين تحتلهما داخل الأراضى الهندية من الاتفاقية المبرمة عام ١٧٧٩ بينها وبين الملك الهندى "بنم" Punem الذى كان يحكم المناطق موضوع النزاع، واتهمت الهند بمنعها من مزاولة هذا الحق منذ ٢١ يوليو ١٩٥٤ حينما قامت مجموعة من المتطوعين "الساتياجراها" بالسيطرة على هذين الجيبين بمساعدة السلطات الهندية، وتطلب البرتغال فى دعواها بالتالى:

أ - الاعتراف بحقها فى المرور بين ممتلكاتها فى داماو وجيوبها فى دادرا

وناجاهافلى، وحقها فى المرور بين هذين الجيبين الأخيرين، مع حقها فى الحصول على كافة التسهيلات لمرور الأشخاص والبضائع بما فيها القوات المسلحة ورجال الأمن بدون صعوبة أو قيود، حتى تستعيد سيادتها الفعلية على هذه الأراضى.

ب - التقرير بأن الهند قد منعت، ومازالت مستمرة فى منع البرتغال فى مزاولة حق المرور سالف الذكر، الأمر الذى يعتبر اعتداءً على سيادة البرتغال على هذه الأراضى، ومخالفة لالتزاماتها الدولية الناشئة بمقتضى معاهدة ١٧٧٩.

ج - الحكم بأن تمتنع الهند فورًا عن وضع العوائق فى سبيل مزاولة البرتغال لحقها فى المرور، وبأن تسمح لها بمزاولة هذا الحق مع بذل التسهيلات كافة فى الحدود السالفة الذكر، والمشار إليها فى الفقرة (أ) (٨١).

عارضت الهند الإجراء البرتغالى، وردت وزارة الخارجية على محكمة العدل الدولية بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى هذا الأمر(٨٢). ثم عادت وتراجعت، فقدمت للمحكمة نصوصًا مترجمة لوثائق قديمة تثبت أن حق المرور الذى تطالب به البرتغال ليس حقًا لها، وإنما مجرد منحة من جانب الهند، وكلفت محاميًا سويسريًا يُدعى بول جوجنهم Guggenheim ليتولى المرافعة عنها فى هذه القضية(٨٣).

واستمرت القضية تنظر أمام محكمة العدل الدولية لسنوات حتى صدر قرارها فى ١٢ أبريل ١٩٦٠، والتى أيدت فيه المحكمة حق البرتغال بخصوص عبور الأشخاص العاديين والموظفين المدنيين البرتغاليين وكذلك البضائع إلى دادرا وناجارهافلى عبر الأراضى الهندية، لوجود عرف محلى يلزم الدولتين بذلك، وعلى النقيض من ذلك قررت المحكمة أن اشتراط الإذن الُمسبق لعبور القوات المسلحة والأسلحة والذخائر البرتغالية ينفى وجود عرف محلى فى هذا المجال بين الدولتين، ومن ثَمَّ لم تدن الهند، وذكرت أنها لم تتصرف فى هذا الصدد على نحو يتعارض مع التزاماتها(٨٤).

يتضح مما سبق أن النزاع الهندى البرتغالى بشأن قضية المستعمرات لم يشهد أى جديد على الصعيدين الداخلى والخارجى، فلم تتحرك الحكومة الهندية نفسها قيد أنملة، سوى المطالبة باستمرار بعودة الإقليم إليها، وضرورة تسوية المسألة بالطرق السلمية، فكان نهرو يؤمن بأن الحل الفعلى للقضية يجب أن يكون نابعًا من داخل الأقاليم نفسها، وذلك على الرغم من قدرة الجيش الهندى على الإطاحة بالبرتغاليين خارج جوا، إلا أن الحكومة آثرت الانتظار، لأنها تدرك جيدًا أن اندلاع الحرب لن يقتصر حدودها على الإقليم، بل ستمتد إلى أزماتٍ أخرى عالمية، فضلاً عن أن مسألة شن حرب حتى لو كانت محدودة تتعارض مع سياساتها وتوجهاتها الخارجية، كما أن الظروف الدولية كانت لاتزال غير مواتية لذلك، ومن ثَمَّ ظل رئيس الوزراء الهندى يتحين الفرصة المناسبة لتحقيق ما يربو إليه.

**ثالثاً: مرحلة التوهُّج والغليان**

مع مطلع الستينيات بدأت الأوضاع الدولية تتحسن لصالح الهند، وبدأ العالم يشعر بمزيد من التعاطف تجاه القضية الهندية، وخصوصًا بعد انفجار الوضع فى المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا فى كلٍّ من أنجولا والكونغو، وما اتبعته الحكومة البرتغالية من سياسة قمعية شديدة العنف تجاه الحركة الوطنية فيهما، وما ارتكبته من أعمال قتل وسجن وإبادة وتهجير ضد السكان الأصليين، لرغبتهم فى التحرر والاستقلال، زد على ذلك أن الأمم المتحدة مررت حزمة من القرارات عام ١٩٦٠، استنكرت فيها الاستعمار بصورةٍ عامة، والاستعمار البرتغالى بصفةٍ خاصة، وفى العام التالى، وتحديدًا فى نوفمبر ١٩٦١ استنكرت الدول الأعضاء عدم التزام البرتغال بميثاق الأمم المتحدة، واتهمتها بتعمد تأجيج الوضع فى أماكن مختلفة من العالم. تلك القرارات أضفت مزيدًا من الشرعية على الموقف الهندى المتأجج، حيث أدركت الهند أخيرًا أن لجوئها إلى استخدام القوة لن يستدعى رد فعلٍ دولى عنيف، وسوف تُعد المسألة قضية تحرر وطنى، ومن ثَمَّ

صار واجبًا على الهند أن تكون على أهبة الاستعداد لتحقيق هدفها(٨٥).

وعلى الصعيد الداخلى للبرتغال وقعت أوائل عام ١٩٦١ أحداث هزت الحكومة البرتغالية هزًا عنيفًا، فقد نجحت المعارضة فى تحريك مظاهرات كبيرة ضد سياستها الداخلية والخارجية، وطالبت بإسقاط رئيس الحكومة أنطونيو دى أوليڤيرا سالازار Antonio de Oliveira Salazar، وعلى الرغم من أن السلطات البرتغالية قد ألقت القبض على عدد كبير من زعماء المعارضة، ووجَّهت إليهم تُهماً تتعلق بمحاولة قلب نظام الحكم والقيام بثورة مسلحة، فإن ذلك لم يؤد إلى تهدئة الحالة، وكان فاتحة عهد من الاضطرابات عاشته لشبونة(٨٦).

ومن جهة أخرى، كانت قضية الاستعمار الغربى فى آسيا وأفريقيا حاضرة فى مؤتمر دول عدم الانحياز الذى عقد ببلجراد (١-٦ سبتمبر ١٩٦١)، ونال الاستعمار البرتغالى قسطًا وافرًا من كلمات المشاركين، ولاسيما رئيس الوزراء الهندى الذى رأى الفرصة مناسبة، فهاجم الحكومة البرتغالية، واستنكر أساليبها القمعية والوحشية فى أفريقيا ضد حركات التحرر، وطالبها من جديد بالانسحاب من الأقاليم الهندية، وقد ساعد هذا المؤتمر بجانب عوامل أخرى على بناء رأىٍ عامٍّ دولى فى مواجهة سالازار(٨٧).

ولقد شهدت العلاقة بين لشبونة ونيودلهى تطورًا آخر، إذ تبادلت الحكومتان الاتهامات من جديد؛ وجاءت جميعها فى إطار انتهاكات للحدود، ونشر مزيد من قوات الجانبين؛ مما أدى إلى مزيد من التوتر على حدود المستعمرات، ودأبت الصحف الهندية على نشر أخبار عن اضطهاد البرتغاليين للسجناء الهنود فى إقليم جوا؛ واتبع نهرو المسلك نفسه، ففى ٢٣ أكتوبر ١٩٦١ ألقى خطابًا مطولاً شجب فيه ما أسماه "بالإرهاب والتعذيب" الذى تمارسه السلطات البرتغالية فى جوا ضد الوطنيين، كما أعلن أن الوقت قد حان لأن تفكر بلاده فى إستراتيچية جديدة لكى تحرر إقليم جوا من الحكم البرتغالى(٨٨).

وسرعان ما ازداد التوتر بين البلدين جراء حادثين وقعا يومى ١٧ و ٢٤

نوفمبر ١٩٦١، شهد الحادث الأول إطلاق نار من قبل قوات السواحل البرتغالية على حاوية هندية، أصيب على إثره أحد العاملين الهنود بإصابة طفيفة، وجاء الحادث الثانى على غرار الأول حيث أطلقت القوات ذاتها نيرانها صوب مركب صيد قتلت على إثرها أحد العاملين عليه. وقع الحادثان على بعد أربعة أميال من ميناء كاروار Karwar الهندى بالقرب من الحدود الجنوبية لإقليم جوا؛ مما زاد الوضع احتقانًا بين الطرفين(٨٩).

وتزايد الضغط الشعبى والحزبى والإعلامى على الحكومة الهندية، وانتقدت الأوساط المختلفة سياستها تجاه استرداد المستعمرات البرتغالية، وطالبتها باتخاذ خطوات حاسمة إزاء تلك القضية، فسادت حالة من الغليان المجتمع الهندى، وأصبحت الحكومة الهندية على شفا اتخاذ خطوتها الأخيرة، مما استدعى السفير الأمريكى فى نيودلهى بأن يطالب بلاده بالاستعداد للقبول والإقرار علنية بضم جوا للهند، وأكد على أنه بدأ يلوح فى الأفق أن هناك صدامًا عسكريًا قادمًا، ولاسيما وأن البرتغال قامت بإرسال تعزيزات عسكرية لحاميتها فى الأقاليم الثلاثة، فضلاً عن قمعها للوطنيين الجوانيين، مما أنبأ بانفجار الوضع فى الداخل، وفى المقابل جرت تحركات عسكرية هندية، إذ قامت الحكومة الهندية بنقل المزيد من قواتها إلى الحدود مع جوا فى أول ديسمبر ١٩٦١(٩٠).

أثارت تلك التطورات والتحركات قلق الخارجية الأمريكية، فبادرت بتكليف السفير الأمريكى بسرعة التدخل لتهدئة الأجواء بين الطرفين، والحيلولة دون القيام بعمل عسكرى لوقف تلك التحركات، كما طالبته إبلاغ نهرو بأن أية محاولة لحل قضية المستعمرات البرتغالية بالقوة سوف يؤثر سلبًا على مكانة الهند الدولية، وكذلك صداقتها مع الدول الغربية، وأنها فى حاجة ماسة إلى صداقة الدول المتقدمة لتعزيز التنمية الاقتصادية فيها، وأكدت على أن اللجوء إلى مثل هذا العمل سيؤدى إلى تشجيع مزيد من أعمال الفوضى والاضطرابات فى أفريقيا، ولتمكين موقف سفيرها أوعزت إليه بأن يخبر رئيس الوزراء الهندى بأن

بلاده ستسعى لدى البرتغال لتسوية المسألة من خلال دعم مبدأ تقرير المصير فى الأقاليم الثلاثة أو منحها حكمًا ذاتيًا[٩١].

وقد كان سعى الدبوماسية الأمريكية لإقرار مبدأ تقرير المصير هو قول حق يراد به باطل، لأنها تعلم جيدًا أن إجراء أى استفتاء سيكون فى صالح البرتغال والغرب؛ لإنهم سيستخدمون الأدوات كافة لتحقيق ذلك، فضلاً عما يربط سكان الأقاليم من مصالح وروابط قوية بالغرب، والأمر نفسه مع منح الأقاليم حاكمًا ذاتيًا، إذ أن الولايات المتحدة ستصبح لها المكانة والنفوذ لدى الإدارة التى ستقوم هناك، وسيدينون لها بالفضل، ومن ثَمَّ سيصب الخياران فى صالح السياسة الأمريكية فى تلك البقعة المهمة من العالم، ومن ثَمَّ لن يكون هناك وجود للمطالب الهندية.

وتسارعت وتيرة الأحداث، ولاح فى الأفق أن الحكومة الهندية ستستخدم الخيار العسكرى لحسم المسألة، فقد دفعت الهند بحشودها العسكرية على حدود المستعمرات البرتغالية، وفى المقابل بادرت الحكومة البرتغالية بالتواصل مع نظيرتها الأمريكية، معربة عن قلقها العميق، ومطالبة إياه باستخدام كافة أدواتها السياسية والدبلوماسية لإثناء الحكومة الهندية عن موقفها، كما هددت باللجوء إلى مجلس الأمن، وطلبت من الولايات المتحدة تقديم الدعم لها إذا لجأت إلى هذا الخيار[٩٢].

وبالفعل تقدمت البرتغال بعدد من الشكاوى إلى مجلس الأمن ابتداءً من ٨ ديسمبر ١٩٦١، متهمة الحكومة الهندية بحشد قواتها على حدود مستعمراتها، وعزمها الأكيد على استخدام القوة، ورجت من يو ثانت U Thant السكرتير العام للأمم المتحدة التدخل، مما دفع الأخير إلى مخاطبة كل من رئيس الحكومة الهندية ونظيره البرتغالى فى ١٤ ديسمبر ١٩٦١، مناشدًا الطرفين التزام ضبط النفس، وضمان عدم تدهور الأوضاع، لما سيترتب على ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ودعاهما إلى الدخول فى مفاوضات فورية بهدف تسوية النزاع؛

وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة(٩٣).

وعلى الفور أبرق سالازار إلى السكرتير العام فى اليوم التالى، مؤكدًا له على أن بلاده لن تقدم على شىء من شأنه تهديد السلام والأمن، مالم تتعرض لاعتداءٍ عسكرى، وجدد رئيس الوزراء البرتغالى طلب حكومته بإرسال مراقبين دوليين لمتابعة الأوضاع على الحدود، أما بخصوص المفاوضات فقد أعرب عن جاهزية بلاده للتفاوض مع الهند بشأن تسوية جميع المشكلات القائمة على الحدود بين الأراضى الهندية التابعة للبرتغال والهند، بما فى ذلك وضع ضمانات دولية بعدم استغلال الأراضى الهندية التابعة للبرتغال فى تهديد أمنها. وأعطى للحكومة الهندية مطلق الحرية فى تحديد مكان وكيفية الاتفاق على تلك المفاوضات(٩٤).

جاء رد رئيس الوزراء الهندى، بأنه قد بعث من قبل إلى مجلس الأمن ببعض التفاصيل عن الأحداث التى أدت إلى هذا المشهد الخطير، وأنه أوضح فيها "كم كان للعدوان البرتغالى على الحدود الهندية والممارسات البوليسية القمعية ضد المواطنين يدٌ طولى فى هذا الأمر". وذكر أن القوات البرتغالية مستمرة فى إطلاق النيران بصورةٍ عشوائية على المواطنين الهنود، علاوة على الانتهاكات اليومية للأراضى الهندية، ورغم تأكيده التزام بلاده بميثاق الأمم المتحدة، فإنه أكَّد أنه لا يوجد حل يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من جانب والتاريخ من جانبٍ آخر غير جلاء البرتغال عن مستعمراتها فى الهند، والسماح لمواطنى تلك المناطق بممارسة حياتهم فى حريةٍ وديمُقراطية، وأفاد بأن بلاده طالبت البرتغال على مدى الأربعة عشر عامًا الماضية بضرورة إنهاء استعمارها للأراضى الهندية، إلا أن البرتغال ما فتئت أن رفضت جميع مطالبها، ونوَّه إلى أن الحكومة البرتغالية لطالما تجاهلت قرارات الأمم المتحدة بضرورة إنهاء الاستعمار، واختتم خطابه بالقول: "ليس من الممكن أن نتفاوض بموجب الميثاق مع حكومة توقفت عقليتها عند ممارسة الاستعمار، وفرض الإرادة بالقوة كما كان فى القرن السادس عشر"(٩٥). وفى هذا دلالة واضحة على أن رئيس الوزراء الهندى، قد

عزم النية على استخدام القوة لاسترداد أراضيها من البرتغال.

وبعيدًا عن جهود يو ثانت فى نزع فتيل الأزمة بين الهند والبرتغال، فإنه قد مورست بعض الجهود الدبلوماسية فى نيودلهى، من قبل بلوماسِىّ العديد من الدول، وكان من بينها بريطانيا التى أعربت عن أملها ألا تلجأ الهند إلى استخدام القوة فى نزاعها مع البرتغال، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تؤمن بأن البريطانيين هم الوحيدون الذين يملكون صلاحية التأثير على الإدارة البرتغالية، نظرًا للروابط التاريخية والعلاقات المتجذرة بينهما، فقد اقترحوا عليهم إقناع إدارة سالازار بتقديم بعض التنازلات للحكومة الهندية فيما يخص السيادة على إقليم جوا، نظرًا لما يربط البلدين من علاقات متجذرة، فإن ماكميلان Macmillan رئيس الحكومة فضّل أن يكون التدخل فى أضيق الحدود، لإيمانه بأن تدخل بلاده فى هذه القضية بأى شكل من الأشكال، سيغضب أحد طرفى النزاع، وفى هذا السياق اقترحت وزارة الخارجية البريطانية بضرورة التدخل الأمريكى - دبلوماسيًا- للوصول إلى نتائج إيجابية[٩٦]، فضلاً عن ذلك أكّد رئيس الوزراء البريطانى لنظيره الهندى أن بلاده لن تساعد الحكومة البرتغالية ضد حكومة تابعة للكومنولث، على الرغم من التحالف التاريخى بين بلديهما، وعضويتها بحلف شمال الأطلنطى؛ ومع ذلك فإن البريطانيين لم يحثوا البرتغاليين على الانسحاب من مستعمراتهم بالهند[٩٧].

وفى ١٣ ديسمبر خاطب رئيس الوزراء البريطانى نهرو بضرورة المحافظة على رباطة الجأش، وحذره من خطورة التداعيات الدولية إذا ما استخدمت الهند القوة، وذكر أن ذلك سيؤدى إلى اشتعال نزاعات إقليمية، وأكد ماكميلان أنه فى حالة عدم التزام الحكومة الهندية بالقوانين الدولية فإن ذلك سيعطى مبررًا وغطاءً لبقية البلدان الأفريقية المستعمرة لاتباع الأمر نفسه لتسوية أزماتها ومشكلاتها مع الدول الغربية[٩٨].

ومن جانب آخر، واصل السفير الأمريكى مسعاه لرأب الصدع، فالتقى رئيس

الوزراء الهندى فى ١٥ ديسمبر ١٩٦١، بناءً على توجيهات من واشنطون، بذل جالبرايث جهودًا مضاعفة لإقناع نهرو بالتخلى عن استخدام القوة، وأكَّد على أن القضية لو طرحت على مجلس الأمن ستكون بلاده مضطرة للوقوف ضد الهند، ونسب ذلك إلى أن حكومته تعارض استخدام العنف لتسوية هذه المسألة، ومن ثَمَّ طلب من رئيس الوزراء الهندى منحه بعض الوقت للتدخل، إلا أنه عبَّر عن خيبة أمله وفشل مساعيه، إذ أبرق لوزارته بأن التدخل العسكرى الهندى أصبح وشيكًا، وجزم بأنه قد يكون فى غضون يوم واحد، وأفاد بأن ذلك يُعد أمرًا لا رجعة فيه بالنسبة للقيادة الهندية، ومن ثَمَّ طالب بلاده بسرعة التحرك(٩٩).

لم تلق مطالبات جالبرايث الحكومة الهندية منحه بعض الوقت للوصول إلى حلٍ دبلوماسى للأزمة إلا قبولاً مؤقتًا، إذ أوقف نهرو العملية العسكرية لمدة ثمانٍ وأربعين ساعة، وكان رئيس الوزراء الهندى يأمل فى الوصول إلى اتفاقٍ مع الجانب البرتغالى لتسوية القضية فى اللحظات الأخيرة، وعلى النقيض لم يكن وزير دفاعه كريشنا مينون Krishna Menon واثقًا من تعقّل رئيس الوزراء البرتغالى، ومن ثَمَّ ضغط على نهرو للرجوع عن قراره الأخير، وحذّره من خطورة عودة القوات الهندية إلى ثكناتها، وعدم اقتحامها حدود الأقاليم، وطالبه بضرورة تحديد موعد للهجوم. أما على الصعيد الأمريكى، فقد طالب الرئيس الأمريكى جون كينيدى John Kennedy وزارة الخارجية باستغلال الفرصة التى منحها نهرو مؤخرًا من خلال تكثيف الجهود الدبلوماسية لتجنب الصدام، وأبلغ الرئيس الأمريكى السفير الهندى فى واشنطون قلقه الشديد من خطورة شن بلاده هجومًا عسكريًا على المستعمرات البرتغالية، ثم عرض على الحكومة الهندية منح إدراته مهلة قدرها ستة أشهر، وأكَّد على أن بلاده لن تألو جهدًا لتسوية الوضع بين لشبونة ونيودلهى فى أسرع وقت(١٠٠).

وعندما عرض السفير الأمريكى مقترح حكومته على رئيس الوزراء الهندى راوغه الأخير، وحاول تثبيط همته، إذ رأى المقترح الأمريكى ضعيفًا، ولا يلبى

مطالب بلاده، وحينئذ علم جالبرايث أن الوقت قد فات، وأن المقترح الأمريكى قد ذهب أدراج الرياح، ففى تلك الأثناء كانت القوات المسلحة الهندية تعد العدة، وتتأهب للتحرك، ومن ثَمَّ أبرق السفير الأمريكى إلى واشنطون برسالة أعرب فيها عن فشل محاولاته لإثناء الحكومة الهندية عن قرارها، وذلك على الرغم من تأكيداته المستمرة لها بأن بلاده ستعارض استخدامها القوة على المستويات والمحافل كافة، فضلاً عن إمكانية وقف الكونجرس لبرنامج المساعدت الاقتصادية والعسكرية(١٠١).

آمن نهرو بأن المقترح المقدم من حكومة الولايات المتحدة مائع وغير محددٍ، إذ أنها لن ترغم الحكومة البرتغالية على تسوية المسألة بما يتوافق مع رغبة الهند؛ لذا تحرك نحو ٣٠ ألف من القوات الهندية صوب الأقاليم الثلاثة، فى ليلة ١٧ ديسمبر١٩٦١، وانتهت العملية برُمتها فى ست وعشرين ساعة، وكانت السلطات البرتغالية قد هددت بالقتال حتى الرمق الأخير، وطالبت سكان الأقاليم الثلاثة بالوقوف إلى جانبها، إلا أن الحاكم العام البرتغالى لإقليم جوا عارض الأوامر التى جاءته من لشبونة، لإدراكه التام بصعوبة التصدى للموقف وتطورات المشهد، ومن ثم أعلن استسلامه دون قتال، وهكذا اجتاحت القوات الهندية الأقاليم الثلاثة، وسيطرت عليها دون مقاومة تُذكر(١٠٢).

وفى اليوم التالى، تقدمت الحكومة البرتغالية بطلب عاجل إلى مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة للنظر فيما أسمته بالغزو العسكرى الهندى للأراضى البرتغالية، مطالبة إياه بسرعة التدخل من أجل وقف العدوان، والوقف الفورى لإطلاق النار، وإرغام القوات الهندية على الانسحاب، فاجتمع مجلس الأمن وسمح لممثلى الطرفين المتنازعين بعرض وجهة نظرهما ومطالبهما، فساق كلٌّ منهما الحجج والأسانيد التى تؤيد موقفه، ومن ثم انقسم أعضاء مجلس الأمن إلى فريقين؛ فريق أيد المطالب البرتغالية، ضم الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا ووالإكوادور، والصين، وشيلى، وفريق ثان أيد الهند ضم الاتحاد

السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا، وهو مناصر للحكومة الهندية، وقد تقدمت الدول الثلاث الأخيرة بمشروع قرار طالبت فيه مجلس الأمن برفض الشكوى المقدمة من البرتغال ضد الهند، وعدم اعتبار ما قامت به الحكومة الهندية عدوانًا، بل هو استرداد لجزء لا يتجزأ من التراب الهندى، فضلاً عن ذلك طالبوا أعضاء المجلس بالضغط على الحكومة البرتغالية للتعاون مع نظيرتها الهندية لتصفية ممتلكاتها الاستعمارية فى الهند، وعدم ممارسة أية أعمال عدائية، وعلى الجانب الآخر قدمت كلٌّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا مشروعًا جديدًا تمت صياغته وإقراره من قِبَل المندوب الأمريكى لدى مجلس الأمن ستيفنسون Stevenson، والذى طالبوا فيه مجلس الأمن بإدانة العمل العسكرى الهندى، واعتباره انتهاكًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإقرار وقف فورى لإطلاق النار، وانسحاب القوات الهندية، واستئناف المفاوضات، وعندما عُرض المشروعان للتصويت كان من الطبيعى ألا ينال المشروع الأول سوى أصوات الدول الأربعة المؤيدة للهند، بينما نال المشروع الثانى أصوات الفريق الأول السبعة، وعلى الرغم من حصول الأخير على أغلبية الأصوات، فإنه لم يتم إقراره؛ نظرًا لاستخدام المندوب السوفيتى حق الفيتو(١٠٣).

وتعليقًا على ما حدث فى مجلس الأمن أعرب سالازار عن سخطه الشديد بقوله: "إن فشل مجلس الأمن فى منع حالة من العدوان الواضح ضد دولة صغيرة بسبب الفيتو السو?يتى لهو شىء يوضح انتقال فعالية الأمم المتحدة إلى الدول الشيوعية والأفرو- آسيوية"(١٠٤).

وهكذا باءت المحاولة الأخيرة للحكومة البرتغالية للتشبث والبقاء فى مستعمراتها بالهند بالفشل، على الرغم من محاولة المندوب الأمريكى المستميتة لإعادة الروح للمستعمر البرتغالى من جديد، ويُعد هذا بمثابة نصرٍ دبلوماسى للهند يضاف إلى نجاحها العسكرى فى تحرير الأقاليم الثلاثة، وهو ما زاد الموقف الهندى قوة وصلابة، وإذا ما أقررنا بأن الاتحاد السوفيتى هو الداعم

الأول للتفوق الدبلوماسى الهندى، فإن عامل الحسم والسرعة والتخطيط الجيد كان بمثابة العامل الرئيس لتحقيق النصر العسكرى.

وعقب تحرير الهند للمستعمرات البرتغالية، ظهرت مشكلات جديدة بين الطرفين، منها قضية الهنود المقيمين فى البرتغال والأقاليم التابعة لها، لاسيما موزمبيق، حيث أصدرت الحكومة البرتغالية قانونين يحتم أحدهما على جميع المواطنين الهنود فى الأراضى التابعة للبرتغال بمغادرتها خلال ٩٠ يومًا، وبحسب الصحف البريطانية والأمريكية، فإن تعداد المواطنين الهنود القاطنين فى الأراضى التابعة للبرتغال كان يُقدر بحوالى ١٢,٠٠٠ مواطن هندى، أغلبهم فى موزمبيق، بينما ذكرت الصحف الهندية أن عددهم لايتجاوز ٣٥٠٠ هندى، بينما نص القانون الثانى على تجميد ممتلكاتهم وأموالهم. ومن ثَمَّ طلبت حكومة الهند من حكومة الجمهورية العربية المتحدة إيفاد مندوب عنها لبذل مساعيها لدى السلطات البرتغالية والسلطات المحلية فى موزمبيق للعمل على إبقاء الهنود الراغبين فى البقاء فى المقاطعة، وقد أوفدت سفارة الجمهورية العربية المتحدة بلشبونة سكرتيرها الأول حسن وجيه إلى موزمبيق للقيام بهذه المهمة، فأتمها[١٠٥]، ومما يذكر أنه كان هناك خمسة مواطنين هنودًا فى مطار لشبونة إبّان الهجوم الهندى على المستعمرات البرتغالية، قد رفضت خطوط الطيران البريطانية والسويسرية والبرازيلية نقلهم على متن طائراتها، وتم التحفظ عليهم لأسابيع عدة من قِبَل السلطات البرتغالية، ثم أطلق سراحهم فى فبراير ١٩٦٢ بتدخل من السفارة المصرية، وسُمح لهم بمغادرة البرتغال[١٠٦].

وفى المقابل أعلنت وزارة الخارجية الهندية فى ٢١ ديسمبر عن استعداد بلادها لتسليم جميع المواطنين البرتغاليين الذين كانوا بالأقاليم الثلاثة، إذا رغبت الحكومة البرتغالية، بما فى ذلك الضباط البرتغاليون الواقعون تحت الأسر والمدنيون، كما أكدت الحكومة الهندية أنها لا تنوى أخذ المواطنين البرتغاليين كأسرى فى مقابل المواطنين الهنود المُشردين فى موزمبيق والأماكن الأخرى، وأن

القضيتين منفصلتان تمامًا عن بعضهما البعض. إلى جانب ذلك تبادلت الهند والبرتغال الكثير من البرقيات عبر سفارتى الجمهورية العربية المتحدة والبرازيل إبّان شهر يناير ١٩٦٢ بشأن خروج القوات البرتغالية والمواطنين البرتغاليين من الهند، وفى ٣٠ من الشهر نفسه صرَّحت الخارجية الهندية أن الحكومة البرتغالية وافقت مبدئيًا على مقترحين هنديين: الأول هو خروج جميع المواطنين البرتغاليين والقوات العسكرية البرتغالية من جوا وداماو وديو، بما فى ذلك مواطنو الأقاليم الذين يعتبرون أنفسهم برتغاليين إلى لشبونة فى أى وقت بعد اتخاذ الحكومة البرتغالية جميع الإجراءات اللازمة لنقلهم من بومباى، والثانى أن تطلق البرتغال سراح جميع المواطنين الهنود الذين تم اعتقالهم فى الأراضى التابعة للبرتغال، وإعطائهم كامل الحرية فى ممارسة حياتهم، واسترجاع ممتلكاتهم وأموالهم. وعلى الفور بادرت الحكومة البرتغالية بسحب قواتها ومواطنيها من الأقاليم(١٠٧).

لم يتوقف تأثير الأحداث عند حد الدولتين، فقد كان لها صدىً كبير فى المجتمع الدولى، إذ بادرت الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى برفض الإجراء الهندى، وتجلى ذلك بشكل كبير فى هجوم ستيفنسون على الهند فى مجلس الأمن، مما أثار غضب الهنود، ووقع خلاف بين نهرو وكينيدى، فبادر رئيس الوزراء الهندى بمخاطبة الرئيس الأمريكى بمكاتبة من سبع صفحات دافع فيها عن موقف بلاده، مبررًا ما أقدمت عليه حكومته، وألقى باللوم على الجانب البرتغالى، وحمَّله مسئولية ما أفضت إليه الأمور، وذلك بسبب تعنته وعناده، وأكَّد على أن هذه الخطوة نالت ترحيبًا بالغًا من طوائف الهند كافة هندوساً أو مسيحيين كانوا أو غير ذلك، كما أشار الدعم والتأييد الذى قدم له من عددٍ كبير من الدول الأفروآسيوية، وأبدى امتعاضه من الموقف الغربى عامة، والأمريكى خاصة، بقوله: "لماذا يتحول الشىء الذى يسعد شعوبنا إلى شىءٍ تستنكره الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى بشدة؟ أتفهم الخلاف فى الرأى حيال قضية جوا، إلا أنى شعرت بالضيق كثيرًا حيال تصرف السيد ستيفنسون الغريب والقاسى وآخرين معه. كنت آمل فى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قانعة بما

يمثله إقليم جوا للهنود"[١٠٨].

بينما جاء رد الرئيس الأمريكى كينيدى مقتضبًا وحادًا، أعرب فيه عن غضبه لإخفاء نهرو احتمال التدخل الهندى المسلح فى الإقليم عنه، ولاسيما وأنه كان فى زيارة له قبل التحرك بخمسة أسابيع، ونوَّه إلى تداعيات الإجراء الهندى على الرأى العام الأمريكى، قائلاً: "لطالما - ولا زال - أكبر همٍّ يشغل بالى الأثر الذى ستخلقه الأزمة على مساعينا المشتركة، وخصوصًا أثرها على الرأى العام الأمريكى. إن أكثر ما يصدم قومنا للأسف هو لجوء الهند إلى استخدام العنف"[١٠٩].

وحاول السفير الأمريكى بالهند إزالة هذا التوتر، فحذّر الإدارة الأمريكية من مغبة المبالغة فى موقفها بقوله: "إن الهند أقوى الدول غير الشيوعية فى هذه البقعة من العالم ... ولا يمكننا تجنب التعاون معها"، وقد توافق هذا الرأى وجهة نظر وزارة خارجيته، لاسيما وهى تدرك جيدًا قيمة ومكانة الهند بالنسبة لها فى صراعها مع السو?يت، فضلاً عن ذلك كان الرئيس الأمريكى قد قلّل من مخاطر ضم الهند لإقليم جوا على المصالح الغربية فى تلك المنطقة، قبيل اندلاع الأزمة، وذلك فى خطاب منه إلى ماكميلان، جاء به: "دعنا نواجه الحقيقة، فلو صار إقليم جوا جزءًا من التراب الهندى وصار الجانب الغربى تابعًا للإندونيسيين، فلن يقع عليكم كبريطانيين أو علينا كأمريكان أى خسائر تُذكر، فلنفكر فى هذا الأمر دومًا"[١١٠].

وعلى الرغم من أن إدارة كينيدى كانت قد قررت إعادة تقييم سياستها فى جنوب آسيا، فإنها نحَّت هذا القرار جانبًا، تحقيقًا لمصالحها، واتجهت نحو توثيق علاقاتها بالهند، وبخاصة أن الدولة الأخيرة اتبعت السياسة نفسها، لتحظى بالتأييد الغربى فى نزاعها الحدودى مع الصين، وما ترتب عليه من اندلاع الحرب الصينية الهندية عام ١٩٦٢، وبناءً عليه استمر تدفق المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وارتفع إجماليها ليبلغ ٧٤٤ مليون دولار فى العام ذاته، مقارنة بـ ٤١٦

مليونًا لباكستان(١١١).

ومن ثَمَّ بدأ كينيدى يتراجع فى موقفه نظرًا لما تمثله الهند من أهمية بالغة بالنسبة لمصالح بلاده على المستويات كافة، هذا من جانب، ومن جانب آخر هدوء القضية على الصعيد الدولى، وانشغاله بقضايا أخرى جديدة مثل أزمة الصواريخ الكوبية، والحرب الصينية - الهندية.

أما بالنسبة لموقف إنجلترا، فقد سلكت نهجًا وسطيًا بين الطرفين، فمنذ البداية وهى تثمن علاقاتها بطرفى النزاع؛ نظرًا لما يربطها بهما من علاقات متجذرة، فنأت بجانبها عن النزاع؛ لأنها أدركت - منذ البداية- أن تدخلها سيغضب أحد طرفى النزاع، وهو أمر لا تقبله، فعندما طلب سالازار الحصول على استخدام قواعدها الجوية فى عدن وموريشيوس لتجهيز القوات البرتغالية، وتوريد المعدات العسكرية إلى إقليم جوا، نجح البريطانيون فى المراوغة، الأمر الذى أثار استياء رئيس الوزراء البرتغالى بقوله: "لولا هذا التأخير فى الرد لكنا وجدنا طرقًا بديلة وهُرعْنا للهند بالعدة والعتاد للدفاع المستميت عن الإقليم"(١١٢).

وعلى الرغم من أن بعض الساسة البريطانيين فى مجلس العموم قد رأوا أن الهجوم العسكرى الهندى قد وضع حكومة ماكميلان فى مأزق كبير، فإن ماكميلان نظر للأمر بشكل مختلف، إذ أكد على أن بلاده قد خرجت من أزمةٍ دبلوماسيةٍ خطيرة كانت على وشك أن تضرب علاقاتها الوثيقة بالهند والبرتغال، ودافع البعض عن نهرو بالقول: "إنه بعد التصرف البريطانى المخزى فى السويس، لم تعد بريطانيا فى موقفٍ يسمح لها بانتقاد دولةٍ أخرى تمارس الفعل نفسه"(١١٣).

أثار موقف الحكومة البريطانية سالف الذكر حفيظة الإدارة الأمريكية، التى أبرقت تخطرها أنها ستضطر للتعامل وحدها مع المسألة الهندية بدون الدعم البريطانى، ومن ثَمَّ سارعت الخارجية البريطانية، وأبلغت مندوبها بالأمم المتحدة

بدعم مشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية، كما أصدر وزير الخارجية البريطانى أليك دوجلاس هيوم Alec Douglas-Home بيانًا استنكر فيه التحرك العسكرى الهندى، وعدَّه انتهاكًا صريحًا للقانون الدولى، وتهديدًا للسلم الدولى، ومع ذلك، لم يشفع هذا الموقف لإنجلترا لدى الحكومة البرتغالية، فقد تأثرت العلاقات بين البلدين، إذ شعر البرتغاليون بأنهم لم يحصلوا على دعم الإنجليز الكافى فى مواجهة الهند، وأنهم لم يكونوا جادين فى الأمر(١١٤). ومن ثَمَّ أشار سالازار بأن بلاده ستعيد تقييم علاقاتها مع إنجلترا من جديد(١١٥).

أما بالنسبة للموقف السوفيتى، فقد حظيت الهند بدعم كامل من الاتحاد السوفيتى منذ بدء النزاع، وعندما وقعت أحداث الهجوم العسكرى الهندى، كان بريجنيف Leonid Brezhnev رئيس مجلس السوفييت الأعلى فى زيارة للهند، وقد أثنى على الخطوات التى اتخذتها الحكومة الهندية، وأعرب عن وقوف بلاده جنبًا إلى جنب معها، كما اعترض المندوب السوفيتى لدى مجلس الأمن فى ١٨ ديسمبر ١٩٦١ على طلب الحكومة البرتغالية إدراج موضوع الهجوم العسكرى الهندى فى جدول أعماله، ورأى أن الوضع فى هذه الأقاليم -التى هى جزء من دولة ذات سيادة- لا يحق النظر فيه من قِبَل أية هيئة تابعة للأمم المتحدة بما فى ذلك مجلس الأمن، وأكد مجددًا أن هذه المستعمرات جزءٌ لا يتجزأ من الأراضى الهندية، وفى جلسة لاحقة، اعترض على مشروع القرار الذى قدم برعاية الولايات المتحدة لشجب عمل الحكومة الهندية، وقد حفظ الڤيتو السوفيتى الهند من مأزق خطير للغاية؛ حيث كانت الدول الغربية مصممة على تمرير مشروع قرارها الخاص بوقف إطلاق النار، وإرغام الحكومة الهندية على الانسحاب(١١٦).

وتجدر الإشارة هنا إلى موقف باكستان، ونظرًا للعلاقات المتوترة والشائكة بينها وبين الهند، فإنها تلقت أنباء الهجوم العسكرى الهندى بالرفض، إذ أرسل الرئيس الباكستانى محمد أيوب خان رسالةً إلى ماكميلان فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦١ مستنكرًا لجوء الهند إلى الخيار العسكرى لتصفية مشكلتها مع البرتغال، ووصف

ذلك بالتحدى الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، وأعرب عن مخاوفه من اتباع الحكومة الهندية نفس السياسة العدوانية لتصفية مشكلة كشمير، وأيدت الصحافة الباكستانية هى الأخرى تلك المخاوف، حيث طالبت بزيادة الإنفاق على القوات المسلحة(١١٧).

إضافة إلى ما سبق، فقد تباينت رودود الفعل الدولية حيال ضم الهند للمستعمرات البرتغالية، إذ أدانت العديد من القيادات الحكومية والمتحدثين الرسميين لكثير من الدول الغربية هذا الإجراء، وكان من بينها كندا واستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وألمانيا الغربية، ودول أمريكا الجنوبية، فى حين أيَّدته دول أخرى، ومنها على سبيل المثال الجمهورية العربية المتحدة وغانا وسيلان وإندونيسيا والصين الشعبية، ودول الكتلة الشرقية(١١٨).

وهكذا طُويت صفحة من صفحات الاستعمار الغربى فى آسيا، ونخلص إلى أن الحكومة الهندية نجحت فى تحقيق بُغيتها عسكريًا ودبلوماسيًا بعدما فشلت على مرِّ قرابة عِقد ونصف من الزمان فى إقناع نظيرتها البرتغالية بتسوية المسألة عبر الطرق السلمية.

**الخاتمة**

تناول موضوع الدراسة النزاع بين الهند والبرتغال حول قضية المستعمرات البرتغالية فى شبه القارة الهندية، والموقف الدولى (١٩٤٧-١٩٦١) والذى لم يكن قاصرًا على طرفَى النزاع، بل امتدت تداعياته إلى المجتمع الدولى، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل من أبرزها:

- اتسم التعامل الهندى مع القضية بالحكمة والدهاء، وهى جزء من شخصية رئيس الوزراء الهندى نهرو، إذ قسَّمت الهند القضية إلى عدة مراحل، وضعت لكل مرحلة إستراتيچيتها المناسبة لتحقيق ما كانت تصبو إليه، ففى البدء لم تكن ظروف الحكومة الهندية مواتية للدخول فى صدام مع البرتغال، ومن ثَمَّ الدول الغربية، لأنها كانت لا تزال تحاول تثبيت أركان دولتها فى الداخل، والبحث عن

المكانة فى الخارج، وما إن تحقق ذلك حتى شرعت الأصوات المطالبة باستعادة الأقاليم الثلاثة تتصاعد رويدًا رويدًا، فبدأت بمطالبة البرتغال بالتخلى عن مستعمراتها، وتسوية المسألة سلميًا، وهى تدرك فى قرارة نفسها أن ذلك لن يتحقق؛ ولذلك دعمت فكرة الغزو السلمى للمستعمرات، ولكن سرعان ما تراجعت عن هذه الفكرة لعدم جدواها وما أثارته من تداعيات دولية، واستبدلتها بالحصار الاقتصادى، وتضييق الخناق على المستعمرات بإعاقة سبل الاتصال بينها وبين لشبونة، وما إن جاءت اللحظة المناسبة، وأصحبت الظروف مواتية دوليًا ومحليًا حتى سدد رئيس الوزراء الهندى ضربته للمستعمر البرتغالى.

- جسدت قضية المستعمرات البرتغالية صورة من صور الصراع بين الشرق والغرب، فدائمًا ما كان ينادى الأخير بأنه راعى المدنية والتحضر والتقدم فى المجتمعات الشرقية، ومن ثَمَّ حاول فرض وصايته وسيطرته، بغية تحقيق مآربه ومصالحه الخاصة، وهى مجرد محاولة يائسة من محاولات القوى الاستعمارية الكبرى للتشبث بالبقاء.

- كان لموقف سكان الأقاليم الثلاث دور مهم فى إرجاء القضية طيلة هذه الفترة، فقد نجحت سياسة المستعمر البرتغالى - الذى دام حكمه لهذه المستعمرات قرابة ٤٥٠ سنة - من طمس الهوية الوطنية الهندية لدى الكثيرين، وصبغ تلك المناطق بالصبغة البرتغالية، فسكان تلك المناطق اختلفوا عن بقية سكان الهند دينيًا واجتماعيًا وثقافيًا، زد على ذلك عاملاً آخر دفع أهل جوا إلى تفضيل بقائهم مع البرتغال، وهو العامل الاقتصادى فقد عاشوا حياة اقتصادية أفضل مقارنة ببقية سكان الولايات فى الاتحاد الهندى، ومن ثَمَّ لم يستيجبوا لنداءات الحكومة الهندية فى البداية.

- لم تكن القوى الدولية صادقة فى تسوية النزاع وفقًا لمبادئ الحق والعدل وإنما وفقًا لسياستها وتوجهاتها ومصالحها، وهو ما أدركته الحكومة الهندية، إذ آمن سياسيوها بأن الولايات المتحدة لن ترغم البرتغال على التخلى عن

مستعمراتها فى الهند، وإنما ستذهب إلى إقرار تسوية من خلال عمل استفتاء شعبى لسكان المستعمرات، بنوده لن تتخطى إمَّا الحكم الذاتى أو البقاء تحت مظلة الحكومة البرتغالية، ولا وجود للهند فى هذه المسألة، ومن ثَمَّ كانت تخطط لأن تضع نهرو أمام الأمر الواقع.

- كان عنصر السرعة والحسم فى التحرك العسكرى هو العامل الرئيس للنجاح، فاستمرار الحرب لمدة أطول كان سيعطى الحكومات الأوربية فرصة لتغيير معطيات الواقع.

- صبت الأحداث الدولية فى صالح الهند، والتى كان من بينها تنامى الروح القومية لدى العديد من شعوب البلدان الأفريقية والآسيوية للتخلص من نير الاستعمار الغربى، ولا سيما فى مستعمرات البرتغال الأفريقية، وكذلك تحول الرأى العام العالمى عن البرتغال؛ نظرًا لما ارتكبته من انتهاكات وأعمال وحشية فى حق السكان الأصليين، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة التى شجبت مسلك الحكومة البرتغالية.

- استفادت الهند فى هذه القضية من صراعات الحرب الباردة التى كانت دائرة آنذاك بين الكتلتين الغربية والشرقية، ولذا جاءت ردود الفعل الدولية، ولاسيما الغربية أقل من المتوقع، إذ اكتفت بشجب واستنكار استخدام الهند للقوة المسلحة فى استعادة مستعمراتها، ومطالبتها بضرورة تسوية المسألة بالطرق السلمية، والالتزام بالمواثيق الدولية، وفى ذلك دلالة على مكانة وأهمية الهند، وبزوغها كقوة صاعدة رأت الدولة الغربية عدم المبالغة فى خصومتها، تحقيقًا لمصالحها فى تلك البقعة المهمة من العالم، وحتى لا تدع المجال للاتحاد السوفيتى ليستثمر الموقف لصالحه أكثر من ذلك.

- عضَّد الفيتو السوفيتى الموقف الهندى، وحصد مكاسبَ دبلوماسية وسياسية للحكومة الهندية لا تقلُّ أهمية عن جدوى هجومها العسكرى.

## الهوامش

(١) تكونت المستعمرة الفرنسية (بونديتشيرى) فى الهند من أربع مناطق غير متجاورة، وقد سُميت باسم المقاطعة الكبرى، وهى بونديتشيرى Pondicherryوكارايكال Karaikal، ويانام Yanam، وماهى .Mahe

Criminal Justice India Series, Vol. 20 (Pondicherry), Banerjea, D. (Ed.), Allied Publishers Private Limited & National University of Juridical Sciences, New Delhi , 2005, pp. 35,36.

(2) Fifield, Russell H., The Future of Portuguese India, Far Eastern Survey, Institute of Pacific Relations, Vol. 19, No. 7, April. 5, 1950, p. 71.

(٣) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٣، من إدارة البلاد الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية، بحث فى النزاع البرتغالى الهندى حول الممتلكات البرتغالية فى الهند، د. ت.

(4) The Statesman's yearbook : Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1967-68., Steinberg, S. (Ed.) , Palgrave Macmillan, London, 1967, p. 1377.

(٥) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٨، فى ٢٠ أبريل ١٩٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، تقرير من إدارة المؤتمرات والهيئات الدولية والمعاهدات إلى وكيل وزارة الخارجية حول مستعمرات البرتغال فى الهند، فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٤.

(٧) المصدر نفسه، مذكرة عن الممتلكات البرتغالية فى الهند، فى ١٥ أغسطس ١٩٥٤.

(٨) شكَّلت المستعمرات البرتغالية أهمية إسترتيچية كبيرة ؛نظرًا لامتدادها بين الشرق والغرب، إذ تضمنت الأقاليم التالية: فى أفريقيا (أنجولا والموزمبيق وغينيا بيساو، والرأس الأخضر)، وفى آسيا جزيرة ماكاو التى تبعد ١٦ كيلو مربعًا عن السواحل الصينية، وجزر تيمور الشرقية إلى جانب جوا وديو وداماو، وفى المحيط الأطلنطى جزر الأزور ومادیرا.

Shercliff, Jose, Portugal's Strategic Territories, Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, Vol. 31, No. 2, Jan., 1953, p. 321.

(9) McGarr, Paul M., The Cold War in South Asia: Britain, the United States and the Indian Subcontinent) 1945-1965), New York: Cambridge University Press, 2013, p.120.

(١٠) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٨، فى ٢٠ أبريل ١٩٥٦.

(١١) أبرمت كلٌّ من البرتغال والولايات المتحدة عام ١٩٥٢ اتفاقًا عسكريًا، سمحت بمقتضاها الدولة الأولى للأخيرة باستخدام مرافقها وقواعدها العسكرية فى حالة السلم والحرب، نظرًا لامتداد الممتلكات البرتغالية شرقًا وغربًا، وذلك ضمن سلسلة إجراءات الولايات المتحدة لمواجهة وتحجيم الخطر الشيوعى، وينص الاتفاق على أن تمتد نفس هذه التسهيلات لبريطانيا فى حالة الحرب، وأن يقوم الضباط الأمريكيون بتدريب أفراد من سلاح الجو البرتغالى.

Shercliff, Op. Cit., p. 321.

(١٢) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٨، فى ٢٠ أبريل ١٩٥٦.

(١٣) المصدر نفسه، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، مذكرة عن الممتلكات البرتغالية فى الهند، فى ١٥ أغسطس ١٩٥٤.

(١٤) هما مقاطعتان تابعتان لإقليم داماو الذى يتكون من جزء على الساحل فضلاً عن المقاطعتين، وهما بعيدتان عن الشاطئ وتحيط بهما الأراضى الهندية من كل جانب. المصدر نفسه، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من السفارة المصرية بالهند إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢١١، فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥.

(15) Gajrani, S.,.History Religion and Culture of India, Vol. 3 (History, Religion and Culture of Western India), Isha Books, New Delhi, 2004, p. 2.

(١٦) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة إلى وكيل الخارجية، إفادة ٩٩، فى ١١ فبراير ١٩٥٦.

(١٧) المصدر نفسه، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٨، فى ٢٠ أبريل ١٩٥٦.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، فى ٥ أغسطس ١٩٥٤.

(20) New York Times, Aug 17, 1954, pp. 1, 3.

(٢١) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، فى ١١ سبتمبر ١٩٥٤.

(٢٢) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بريو دى جانيرو إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٩، فى ١٠ أغسطس ١٩٥٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، فى ٥ أغسطس ١٩٥٤.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٣، من إدارة البلاد الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية، بحث فى النزاع البرتغالى الهندى حول الممتلكات البرتغالية فى الهند، د. ت.

(٢٧) المصدر نفسه، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٦، فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٥.

(٢٨) المصدر نفسه، إفادة ٢٠، فى أغسطس ١٩٥٥.

(٢٩) المصدر نفسه، إفادة ٢٦، فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٠) المصدر نفسه، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، من المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٧، فى ١٨ أغسطس ١٩٥٤.

(31) India and Africa's Partnership: A Vision for a New Future, Dubey, Ajay Kumar & Biswas, Aparajita (Eds.), Springer, New Delhi, 2016, p. 19.

(32) Sharma, Shri Ram, India-USSR Relations (1947-1971): From Ambivalence to Steadfastness, part1, Discovery Publishing House, New Delhi, 1999, pp.28,29.

(٣٣) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٧، فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٤) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بجاكرتا إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ٥ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٥) المصدر نفسه، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٣، فى ٥ أغسطس ١٩٥٤.

(٣٦) المصدر نفسه، إفادة ٢٦، فى ٩ أغسطس ١٩٥٤.

(٣٧) المصدر نفسه، إفادة ٢٥، فى ٥ أغسطس ١٩٥٤.

(٣٨) المصدر نفسه، تقرير من إدارة المؤتمرات والهيئات الدولية والمعاهدات إلى وكيل وزارة الخارجية حول مستعمرات البرتغال فى الهند، فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

(40) McGarr, Op. Cit., p. 122.

(٤١) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥ج١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥١، مذكرة من وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة المصرية بنيودلهى، فى ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(٤٢) المصدر نفسه، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٠، فى أغسطس ١٩٥٥.

(٤٣) المصدر نفسه، مذكرة من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(٤٤) المصدر نفسه، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٩٥، فى ٢٩ يوليو ١٩٥٥.

(٤٥) المصدر نفسه، إفادة ٢٢، فى ١٥ أغسطس ١٩٥٥.

(٤٦) جاءت رواية السفارة المصرية مناقضة لهذا؛ فذكرت أن القوات البرتغالية أنذرت المتطوعين بالانسحاب، وأطلقت النيران فى الهواء لإرهابهم، ولكن المتطوعين استمروا فى التقدم والهتافات العدائية، ولم ينسحبوا إلا بعد أن أطلقت عليهم النيران. المصدر نفسه، مذكرة من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(47)Land and People of Indian States and Union:Goa,Vol.7, Bhatt, SC& Bhargava, Gopal K. (Eds.), Kalpaz Publications, New Delhi, 2006, pp. 27, 259, 260.

(٤٨) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، مذكرة من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٥. وانظر أيضًا المصدر نفسه، فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٥.

(49) Foreign Relations of the United States (FRUS), 1955-1957, Volume VIII, Instruction From the Department of State to the diplomatic and Consular Offices in India, Washington, Jan 20,1956, No 155, p. 306.

(٥٠) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، مذكرة من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(٥١) المصدر نفسه، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٣، من إدارة البلاد الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية، بحث فى النزاع البرتغالى الهندى

حول الممتلكات البرتغالية فى الهند، د. ت.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(54) Sharma, Op. Cit., pp.27, 28.

(55)FRUS, 1955-1957, Volume XXVII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, Nov 30,1955, No 148, pp. 445-447.

(56)New York Times, Dec 6, 1955, pp. 1, 10.

(57)Ibid, Dec 5, 1955, pp. 1, 10.

(٥٨) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٢٣١، فى ٩ ديسمبر١٩٥٥.

(٥٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٢١، فى ٥ يناير ١٩٥٦.

(60) FRUS, 1955-1957, Volume VIII, United States Policy Concerning the Dispute Between India and Portugal Over Goa, Editorial Note, No 74, p. 162.

(61)Ibid, General United States Policies with Respect to South Asia, Washington, March 30,1956, No 1, pp. 4, 5, 7, 8.

(٦٢) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٠٠، ملف ٣٧/٥٣/٥، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٣، من إدارة البلاد الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية، بحث فى النزاع البرتغالى الهندى حول الممتلكات البرتغالية فى الهند، د. ت.

(٦٣) المصدر نفسه، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٨٦، فى ٨ يونيو ١٩٥٦.

(٦٤) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٠، فى ٣ يوليو ١٩٥٦.

(٦٥) المصدر نفسه، مذكرة من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، فى ٢٠ أبريل ١٩٥٦.

(٦٦) المصدر نفسه، مذكرة من إدارة آسيا إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية، فى ٢٢ أبريل ١٩٥٦. وانظر أيضًا المصدر نفسه، من مفوضية مصر بلشبونة إلى الخارجية المصرية، إفادة ١٢، فى ٢١ مارس ١٩٥٦.

(٦٧) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٧٧، فى ٢٤ مايو ١٩٥٦.

(٦٨) المصدر نفسه، مذكرة من إدارة آسيا إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية، فى ٢٢ أبريل ١٩٥٦.

(٦٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٥ فى ١٧ فبراير ١٩٥٦.

(٧٠) المصدر نفسه، إفادة ٢٤٠، فى ٢٥ يوليو ١٩٥٦.

(٧١) المصدر نفسه، محفظة ٢٠١، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٣، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٥، من المفوضية مصر بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ١٧ أغسطس ١٩٥٦.

(٧٢) المصدر نفسه، إفادة ٧١، فى ٤ سبتمبر ١٩٥٧.

(٧٣) المصدر نفسه، إفادة ٦٩، فى ٣١ أغسطس ١٩٥٧.

(٧٤) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٦٦، فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٦.

(٧٥) المصدر نفسه، من المفوضية مصر بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٧٨، فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦.

(٧٦) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٦٦، فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من المفوضية المصرية بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٨، فى ٣ يوليو ١٩٥٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٣، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٥، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٢، فى ٢٩ يناير ١٩٥٧.

(٧٩) المصدر نفسه، من المفوضية مصر بلشبونة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٨٠، فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦.

(٨٠) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٢، فى ١٠ أبريل ١٩٥٧.

(٨١) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٢، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٤، من مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة إلى وكيل الخارجية، إفادة ٩٩، فى ١١ فبراير ١٩٥٦. وانظر أيضًا المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٢١١، فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥.

(٨٢) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بنيودلهى إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣٩، فى ١٧ أبريل ١٩٥٦.

(٨٣) المصدر نفسه، ملف ٣٧/٥٣/٥ج٣، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٥٥، من السفير رئيس بعثة مصر بجنى- إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٤٣، فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧.

(84) MacChesney, Brunson, Case Concerning Right of Passage Over Indian Ter-

ritory, The American Journal of International Law, American Society of International Law, Vol. 54, No. 3, Jul., 1960, pp. 689, 690.

(85) Gopal, Sarvepalli, Jawaharlal Nehru: A Biography, Vol 3 :(1956-1964), Harvard University Press, Great Britain, 1984, pp.194, 195.

(٨٦) الخارجية المصرية، أرشيف غرب أوربا، محفظة ٢١٦، كود أرشيفى ٠٤٨١٥٥-٠٠٧٨، من مذكرة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بلشبونة إلى الخارجية المصرية، فى ١١ أبريل ١٩٦١.

(87) Gopal, Op. Cit., p.194.

(88) Keesing's Record of World Events (formerly Keesing's Contemporary Archives), Vol 8, March 1962.

(89) Ibid.

(90)FRUS, 1961-1963, Volume XIX, Memorandum From the Director of. the Office of South Asian Affairs (Weil) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot), Washington, December 6,1961, No 65, pp. 146 - 148.

(91)Ibid.

(92)Ibid, Telegram From Department of State to the Embassy in India, Washington, December 8,1961, No 66, p. 149.

(93)Public Papers of the Secretaries General of the United Nations, Vol. 6 (1961-1964), Cordier, Andrew W. & Harrelson, Max, (Eds.), Columbia University Press, New York & London, 1976, p. 74.

(94) De Meneses, Filipe Ribeiro, Salazar: A Political Biography, Enigma Books, New York, 2009, P. 498.

(95) Keesing's Record of World Events Op. Cit.

(96)McGarr, Op. Cit., pp. 126, 127.

(97) Gopal, Op. Cit., p.197.

(98)McGarr, Op. Cit., p. 132.

(99)FRUS, 1961-1963, Volume XIX, Telegram From Ihe Embassy in India to the Department of State, New Delhi, December 15,1961 , No 74, p. 160

(100)McGarr, Op. Cit., p. 130.

(101)FRUS, 1961-1963, Volume XIX, Telegram From Ihe Embassy in India to the Department of State, New Delhi, December 17,1961 , No 75, pp. 161, 162.

(102) Gopal, Op. Cit., p.198.

(103)Year Book of the United Nations (1961), United Nations Publications New York, 1963, pp.130-123.

(104) Keesing's Record of World Events, Op. Cit.

(١٠٥) الخارجية المصرية، أرشيف غرب أوربا، محفظة ٢١٦، كود أرشيفى ٠٤٨١٥٥-٠٠٧٨، مذكرة من مدير الإدارة القنصلية إلى إدارة غرب أوربا، فى ١ نوفمبر ١٩٦٢.

(106) Keesing's Record of World Events, Op. Cit.

(107) Ibid.

(108) Kux, Dennis, India and the United States: Estranged Democracies (1941-1991), DIANE Publishing, Washington, 1993, p. 197.

(109) Ibid, pp. 197, 198.

(110)McGarr, Op. Cit., p. 138.

(111)Kennedy's Quest for Victory : American Foreign Policy (1961-1963), Paterson, Thomas G. (Ed.), Oxford University Press, New York, 1989, p. 210.

(112) Keesing's Record of World Events, Op. Cit.

(113)McGarr, Op. Cit., p. 139, 140.

(114)Ibid., pp. 134, 139.

(115) Keesing's Record of World Events, Op. Cit.

(116) Sharma, Op. Cit., p. 29.

(117)McGarr, Op. Cit., p. 144.

(118) Keesing's Record of World Events, Op. Cit.